المجلة العلمية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

ALEILMIA JOURNAL
A SEMI-ANNUAL REFEREED SCIENTIFIC JOURNAL, PUBLISHED BY FACULTY OF ECONOMIC AND COMMERCE ELGARABULLI
ELMERGIB UNIVERITY, ALKHOMS, LIBYA

العدد السابع /أبريل 2023م

NUMBER 7/April 2023

رقم الإيداع المحلي: 43/2020

ISSN 2959-8796(online)

ISSN 2959-8788(print)

العنوان: القره بوللي، الطريق الساحلي خلف محطة الوقود، **رقم الهاتف:** 3301-662-021،
صندوق بريد:77243 بريد القره بوللي،
البريد الالكتروني: esa.journal@elmergib.edu.ly
الموقع الالكتروني:
مجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة - كلية الاقتصاد القره بوللي - جامعة المرقب(elmergib.edu.ly)

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ
مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾
صدق الله العظيم
الآية(113)
سورة النساء

كلمة لجنة تحرير المجلة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمـد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد: أصالة عن نفسي ونيابة عن الزملاء في لجنة تحرير المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، أن نقدم للمتخصصين والباحثين والمهتمين، العدد السابع من المجلة العلمية وتضمن اثني عشرَ بحثًا متنوعًا في الاقتصاد والعلوم السياسية والإدارة.

إيمانًا منا بأهمية البحث العلمي فإننا ملتزمون بنشر الأبحاث العلمية المحكمة بشكل دوري في المجلة وإننا لفخورون لنشر أبحاث المهتمين والمتخصصين خدمة للعلم وتبادل المعلومات.

... **رغم الصعوبات والمعوقات** ... نظرتنا للغد نظرة تفاؤل وأمل مليئة بالعمل والإصرار بعون الله سبحانه وتعالي.

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ

عن هيئة تحرير المجلة

د.عبدالرزاق محمد التلاوي (المشرف العام)

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية

تطمح المجلة أن تكون رائدة في نشر البحوث الاقتصادية والمالية والدراسات العلمية التي تدخل ضمن اهتمام المجلة داخل ليبيا وخارجها.

الرسالة

نشر أفضل البحوث والدراسات العلمية في مجال العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية والسياسية وباتباع اجود مناهج واساليب البحث العلمي ومحاولة سد الفجوة بين ما هو متاح وما هو مطلوب.

الأهداف

استقطاب وتشجيع الباحثين وإتاحة الفرصة لهم لنشر دراساتهم وبحوثهم ذات العلاقة باهتمام المجلة والتي تؤدي إلى اثراء المعرفة والبحث العلمي داخل ليبيا وخارجها.

لجنة تحرير المجلة العلمية

المشرف العام

د.عبدالرزاق محمد التلاوي

رئيس التحرير

د.مصطفي حسين الباوندي

مدير التحرير

د.أحمد محمد فرحات

أسرة التحرير

د.عادل علي الشربجـــــــــي	عضوًا
د.معمر محمد التومـــــــــي	عضوًا
د.محمد مسعود أبوخريـــــص	عضوًا
د.المهدي عبد العظيم حمودة	عضوًا

قواعد النشر وشروطه بالمجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

أولاً: الشروط الفنية

يجب توافر الشروط الفنية التالية عند تسليم البحث:

1-يتم تقديم البحوث الكترونياً و مطبوعة باستخدام محرر الورد (Microsoft Word) عبر البريد الالكتروني للمجلة أو رئيس التحرير (esa.journal@elmergib.edu.ly).

2-حجم الصفحة (16 سم العرض*24سم الطول) وهوامش الصفحة (2 سم) من جميع الجهات عدا اليمين (2.5 سم)، وان يكون ترقيم الصفحات في اقصى اليسار بأسفل الصفحة.

3-نوع الخط (Simplified Arabic) للبحث المعد باللغة العربية و (Time New Romans) للبحث المعد باللغة الإنجليزية.

4-حجم الخط 16 أسود غامق Bold للعنوان الرئيسي و 11 أسود عادي لمتن البحث، و العناوين الفرعية بمتن البحث بحجم 12 أسود غامق Bold و 12 أسود غامق Bold للمؤلفين و 12 أسود عادي لعنوان المؤلفين ويكون تباعد الاسطر (1 سم)، وأن تستخدم الأرقام العربية 1 ، 2 ، 3 ، ..... في جميع ثنايا البحث ،

5-لا تزيد كلمات ملخص البحث عن (200) كلمة ولا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة (8000 كلمة) بما في ذلك التخطيط بالعربي والإنجليزي والكلمات المفتاحية، والاشكال والمراجع والملاحق (نموذج ملخص البحث باللغة العربية واللغة الانجليزية).

6-أن يكون عنوان البحث، واسم الباحث / الباحثين، والجامعة / المؤسسة التي ينتمي إليها وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة قبل الصفحات البحث. ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث وملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية متبوعاً بكامل البحث.

7-ان يتكون البحث من العناصر التالية:

ملخص الدراسة، المقدمة، المشكلة، الأهداف، الفرضيات، الحدود، ثم مصطلحات الدراسة، الإطار النظري والدراسات السابقة (يتم دمجهما معاً) ؟، تأتي بعد ذلك الطريقة وإجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج الدراسة، العينة، أدوات الدراسة، الخصائص السيكو مترية لأدوات الدراسة "الصدق والثبات" وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية).

بعد ذلك تأتي نتائج الدراسة ومناقشتها ويشتمل هذا القسم على نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها، ثم التوصيات المنبثقة عنها.

وأخيراً.... أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو **نظام جمعية علم النفس الامريكية، الإصدار السادس(APA-6th** ED American Psychological Association-).

حيث تتم الإشارة إلي المراجع داخل النص بين قوسين (لقب المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة) في حالة الاقتباس المباشر، اما ماعدا ذلك يتم الإشارة إلي المراجع داخل النص بين قوسين (لقب المؤلف، سنة النشر). وتكتب المراجع في نهاية البحث حسب تسلسلها ابجديا بحيث تبدأ بالمراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.

8-تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلا وتكتب عناوينها بالأعلى بخط أسود غامق وبحجم 12، ولا يتم تقسيم الجدول على صفحتين وحجم الخط داخل الجدول (الأدنى 8 والأعلى 10)، وفيما يخص الملاحظات التوضيحية والاشكال فتكتب بالأسفل باستخدام خط حجم 11.

9-الاشكال والرسومات والصور لا يتجاوز حجمها نصف صفحة من صفحات المجلة ولها رقم تسلسلي وعنوان بحجم 12 غامق يكتب فوقها.

10-تكتب الرموز والمعادلات الرياضية سواء داخل النص أو في المعادلات المستقلة بالرموز الإنجليزية فقط وباستخدام محرر المعادلات Math Type مع تقديم وصف للرموز المستعملة ويعطي لكل معادلة رقم تسلسلي بين هلالين.

11-تذكر الهوامش وملاحظات وتوضيحات الباحث في آخر الصفحة عند الضرورة.

12-لهيئة التحرير حق الفحص الأولى للبحث وتقرير أهليته، أو رفضه للنشر.

13-في حالة قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشراً آخر ورقياً او الكترونياً دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير. آما في حالة رفض البحث سيتم أخطار الباحث أو مجموعة الباحثين عن أسباب الرفض دون الاشارة إلي أسماء المقيمين.

14-في حالة نشر البحث يعطي الباحث عدد (1) واحد نسخة ورقية من المجلة.

15-الآراء الواردة في المجلة تعبر عن أراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة، كما أن ترتيب البحوث في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا مكانة الباحث.

ثانياً: شروط إدارية للنشر

1-يوقع الباحث نموذج إقرار ومن جميع الباحثين المشاركين (إن وجدوا) يفيد بأن الباحث لم يسبق نشر بحثه، وأنه غير مقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة.

2-لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في المجلة العلمية بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.

3-موافقة الباحث على نقل حقوق النشر كافة الى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها ان تتحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.

4-لا يتم نشر البحث بعد قبوله من لجنة التحكيم مهما تكون الأسباب ما لم يتم دفع رسوم النشر المحددة (250 دينار ليبي) من قبل الباحث أو مجموعة الباحثين.

المجلة العلمية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي – جامعة المرقب

العدد السابع/أبريل 2023م

المحتويات

ر. ت	الموضوع	اسم المؤلف/ المؤلفين	ت. ص
1	كلمة لجنة تحرير المجلة	المشرف العام	ج
2	الأثار السياسية للفساد في المجتمعات	د.جمال علي التونسي	1
3	مدى تقبل استخدام التكنولوجيا لدى موظفي الإدارة العامة بجامعة المرقب وفقاً لنموذج(TAM)	د.عبدالسلام محمد المايل	14
4	تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2018م	د.سالم عطية بن سليم د.مصطفي مفتاح كريدله	32
5	تحديات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي	د.رجب عمر العاتي أ.محسن رمضان جابر	45
6	تحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في الحد من البطالة للفترة (2001-2017)	د.إنتصار مفتاح الغويل	81
7	أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي خلال الفترة 2000-2019	د.عبدالرزاق عبدالله السوقي	97
8	أثر تطبيق التسويق الالكتروني على تحسين جودة الخدمات المصرفية دراسة ميدانية على مصرف التجارة والتنمية فرع ذات العماد – طرابلس	أ. نجأة مختار بن عمران	127
9	تطبيق معايير الجودة الشاملة ومدى أهميتها في التنافسية الاقتصادية للشركة الأهلية للإسمنت المساهمة خلال الفترة 1979-2021	د.عمار سالم غريبة	151

ر. ت	الموضوع	اسم المؤلف/ المؤلفين	ت. ص
10	الإصلاح الإداري كمدخل للتطوير الإداري ليبيا أنموذجا	أ.علي مصباح بالحاج	176
11	المساعدات الخارجية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية	أ.أشرف علي لامه	209
12	معايير الرقابة الإدارية وأثرها على الأداء الوظيفي دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية– فرع برقن الشاطئ	د.مسعود بلقاسم الغول	235
13	دور منظمات الأعمال في الحد من انتشار الأوبئة دراسة نظرية تحليلية	أ.أبوبكر مصطفي القرمادي	256

تحديات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

د. رجب عمر العاتي*
أ. محسن رمضان جابر**

مستخلص الدراسة:
يتناول البحث دراسة تحديات عملية انضمام تركيا للاتحاد الاوربي من خلال توضيح المراحل التاريخية وعملية المفاوضات التي مرت بها هذه العملية ـ والتي لم تحقق أهدافها حتى تاريخ إجراء هذه الدراسة ـ كما يتناول مساعي تركيا لتحقيق هذا الانضمام من خلال مجموعة الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تمت وفقا لمعايير كوبنهاجن، كذلك تناول البحث دراسة العوامل الدافعة لتركيا لتجعل من هدف الانضمام هدفاً استراتيجيّاً، على الرغم من تأخر فترة الانضمام إلى هذا الوقت منذ تقديم طلب الانضمام سنة 1989م، إضافة إلى المعوقات التي تؤثر على الاتحاد الأوروبي وانعكاسها السلبي علي مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وتهدف الدراسة إلى توضيح العوامل المؤثرة كدوافع ومعوقات في عملية مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، من خلال استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي؛ حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن قضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تمثل هدفاً استراتيجيّاً مهماً بالنسبة لتركيا لوجود مجموعة من المعطيات المختلفة؛ حيث بذلت تركيا العديد من الجهود للحصول على الموافقة على الانضمام، والتي تعرقلها مجموعة من المعوقات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الاتحاد الأوروبي، معايير كوبنهاجن.

* أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية
إيميل: drajb1966@gmail.com
** أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية
إيميل: mohsenjabr80@gmail.com

المقدمة:

مثلت قضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي * والحصول على العضوية الكاملة فيه أهم أهداف الجمهورية التركية شعباً وقادةً منذ تأسيسها عام 1923م، بل أصبح من أهم الملفات السياسية التي تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الحكومات التركية المتعاقبة على اختلاف انتماءاتها الحزبية، وتوجهاتها السياسية، فمسألة الانضمام إلى أوروبا واحد من بين أهم أهداف السياسة التركية وشواغلها الرئيسية، متخذة من هذا التوجه إطاراً عاماً لتحقيق مصالحها القومية الحيوية، وتعظيم مكاسبها الاستراتيجية، الأمر الذي دفع القادة الأتراك إلى الاقتداء بالنموذج الغربي في هذا المسعى، آملين من ورائه إلى تحقيق نهضة تركية حديثة أسوة بنظيراتها الأوروبية، عبر إحداث ثورة حضارية وحملة تغريبية واسعة، مست البنية الهيكلية للمجتمع والنظام ككل من خلال فرض العقيدة الكمالية كأحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة التركية.

فعلاقة تركيا بالدول الأوروبية لها بعد تاريخي ومهم، فهي تعتبر من أوائل الدول التي انضمت إلى مجلس أوروبا في عام 1949م بعد الأعضاء المؤسسين العشرة، وهي أيضا تلعب دوراً مهماً في حلف شمال الأطلسي "ناتو" منذ انضمامها للحلف عام 1952م وحتى اليوم؛ حيث تعد واحدة من الأعضاء المساهمين في مهام الحلف بمختلف بقاع العالم، وصاحبة ثاني أكبر جيش فيه بعد الولايات المتحدة، وهذا ما كان دافعاً مشجعاً لها لتقديم طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فبعد أن تكللت مساعي الدول الأوروبية بالنجاح بتأسيس الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاقية ماستريخت عام 1992م، وإعلان الانتقال من السوق الأوروبية المشتركة إلى اتحاد أوروبي ذي كيان سياسي وقانوني، تركزت السياسة التركية بشكل أكبر من السابق على السعي إلى تحقيق الاندماج بالقارة الأوروبية عن طريق كسب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، مستجيبة في الوقت نفسه لبعض الشروط التي حددها الاتحاد الأوروبي وفق ما سمي بـ"معايير كوبنهاغن.

لقد بذلت تركيا منذ عقود مجهودات كبيرة من أجل تحقيق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تحركها مجموعة من الدوافع المختلفة تصطدم بمجموعة من التحديات والمعوقات، كانت ولازالت هي سبب عدم تحقق الانضمام إلى تاريخ إجراء هذه الدراسة.

---

* لقد مر الاتحاد الأوروبي بعدة مراحل تاريخية قبل أن يصبح بالشكل الذي هو عليه الآن، كانت بداية نشأته عام 1951، عندما قامت كل من فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، ولكسمبورغ، وهولندا بدعوة من وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان بتوقيع معاهدة من أجل إنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" وتطورت العلاقات الاقتصادية بين الدول الأوروبية، وتم توقيع معاهدة روما عام 1957م التي تم بموجبها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وفي سنة 1992 تم توقيع معاهدة "ماستريخت " التي بموجبها تم إنشاء "الاتحاد الأوروبي" ودخلت حيز التنفيذ عام 1993م، المصدر: لقمان عمر النعيمي تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2007.

مشكلة الدراسة:

تسعى تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحاول أن تستجيب لكل الشروط الموضوعية التي حددها الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن تركيا تعتبر من أوائل الدول المنضمة لمجلس أوروبا عام 1949م، وعضواً مهمّاً في حلف الناتو ما يسهل على الطرفين عملية القبول والانضمام، ولكن واقع الحال يشير إلى تأخر وتعرقل عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلى تاريخ إجراء هذه الدراسة، وهذا ما يثير مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ماهي التحديات التي توجه تركيا في عملية انضمامها للاتحاد الأوروبي؟

إضافة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية هي :

1. ما هي المجهودات التي بُذِلت لتحقيق انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؟
2. ما هي الدوافع التي حددت التوجه التركي نحو الاتحاد الأوروبي؟
3. ما هي المعوقات التي تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟
4. ما هي التوقعات المستقبلية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدارسة في النقاط التالية:

1. إثراء حقل العلاقات الدولية بدراسة علمية توضح وجود العديد من العوامل المؤثرة في انضمام الدول للتكتلات الإقليمية، وأن العلاقات بين الدول تحكمها العديد من العوامل المختلفة سواء في إطار العلاقات الثنائية أو الاقليمية أو الدولية، كذلك أن نسبة تأثير عامل عن آخر تختلف من حالة إلى أخرى.
2. تقديم دراسة تطبيقية في العلاقات الدولية تتناول موضوع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي وما يثيره ذلك من إشكاليات حول معوقات إنجاز هذا الهدف الذي تأخر حتى هذا الوقت، كذلك تسعى الدراسة إلى أن تعالج وتحيط بالعديد من الجوانب المتعلقة بدوافع انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي.

فرضية الدراسة:

تتناول الدراسة بحث وتحليل الفرضية الآتية: "أن تركيا لديها دوافع تخدم مصالحها الاستراتيجية للانضمام للاتحاد الأوروبي، وقد بذلت مجهودات جادة لتحقيق الانضمام، الذي حالت دون تحقيقه مجموعة من التحديات والصعوبات لازالت قائمة حتى تاريخ هذه اللحظة المحددة لإجراء الدراسة ".

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. توضيح التطورات التاريخية لمحاولات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.
2. توضيح الدوافع وراء سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

3. توضيح الأسباب المعوقة لمسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.
4. توضيح التوقعات المستقبلية لمسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

منهجية الدراسة:

سعياً للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضيتها سيتم استخدام المنهج التاريخي؛ وذلك للحاجة إلى توظيف المادة التاريخية لكل ما يتعلق بعملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي من خلال دراسة التطور التاريخي لعملية الانضمام، والوقوف على الأسباب التي أدت إلى الفشل المتكرر في تحقيق تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي، كذلك سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العوامل المؤثرة في عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

مصطلحات الدراسة:

1. معايير كوبنهاجن

هي مجموعة من القواعد التي تحدد مستوى تأهل الدولة للانضمام للاتحاد الأوروبي، تتمحور حول ما لديها من المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان, اقتصاد سوق فاعل, وأن تتعهد الدولة بتنفيذ التزامات ونوايا الاتحاد الأوروبي. ومعايير العضوية تم وضعها في يونيو 1993 بالمؤتمر الأوروبي الذي انعقد في كوبنهاجن, الدنمارك, ومنها جاءت التسمية.

2. الاتحاد الأوروبي

هو منظمة دولية للدول الأوروبية تضم مجموعة من الدول الأوروبية، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م.

3. وثيقة إ المفاوضات

هي وثيقة تتضمن 35 فصلاً تتناول مختلف مناحي الحياة، على صعيد الإدارة وحرية حركة السلع والخدمات المالية والطاقة والسياسة الخارجية والمحاكم والأغذية والإحصاء والثقافة والتعليم والصناعة وصيد الأسماك والجمارك والسياسة الإقليمية والمرأة وغيرها يتمحور التفاوض حولها بين الدولة المترشحة والاتحاد الأوروبي للحصول على الموافقة على الانضمام للاتحاد الأوروبي.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات قضية انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي من جوانب مختلفة، نعرض في ما يلي عينة منها:

1. دراسة النعيمي، لقمان عمر (2007). "تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مسيرة تركيا وانضمامها للاتحاد الأوروبي، من خلال دراسة سلسة من الأحداث التاريخية؛ لكي تتوصل لاستشراف مستقبل علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي على المدى المنظور. فالدراسة بدأت بخلفية تاريخية لنشأة الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية قطاع الفحم والحديد عام 1951، وتوضح الدراسة دوافع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وما ينتج من

منافع تعود لكلا الطرفين. وخاصة في الجانبين الاقتصادي والاستراتيجي. واستعرضت الدراسة الشروط السياسية والاقتصادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي لمنح تركيا الدخول كعضو في الاتحاد، وتوضح الدراسة أيضا العقبات التي اعترضت مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 1959 وخاصة في الجانب السياسي، إذ لم يتم تحقيق الوحدة الجمركية بين الطرفين إلا عام 1995 ، ولم يتم قبول الاتحاد الأوروبي منح تركيا وضعية الدولة المرشحة للعضوية إلا في عام 2001 ، ولم يبدأ مفاوضات العضوية معها إلا مؤخراً في عام 2005 ويوضح موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المسيرة، وتوظيف تركيا لهذا الموقف.

2. حسين طلال مقلد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 26 – العدد الأول– 2010، تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة، الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على تطور العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ودراسة محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد، وقدرة صانع القرار التركي على تذليل العقبات عبر إنجاز الإصلاحات في مختلف المجالات، وانعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد على الاتحاد الأوروبي.

3. ياسمينة مرابطي ود. عبدالأمير السعد، إشكالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون عدد 48 – ديسمبر 2016م. تناولت هذه الدراسة إشكالية قبول الاتحاد الأوروبي بعضوية تركيا، يعتبر التوسع نحو الشرق من أهم الاستراتيجيات التي اتبعها الاتحاد الأوروبي لتوحيد مختلف السياسات بين شرق أوروبا وغربها، فعلى الرغم من انضمام العديد من الدول الشرقية والوسطى، بقيت المفاوضات مع تركيا قائمة. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدارسة إلى تحليل موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل توسعه نحو الشرق، فإلى غاية اليوم لم تتمكن تركيا من إقناع الاتحاد الأوروبي بفكرة انضمامها، رغم التحسن الكبير الذي حققته على جميع الأصعدة. وظل قرار قبولها من الدول الأعضاء مرهونا بالعديد من الاعتبارات التاريخية، والسياسية، والديمغرافية والدينية، ركزت هذه الدراسة على أسباب الرفض الأوروبي لتركيا، وتناولت دراسة الباحث مجمل التحديات التي تواجه انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. تحاول الدراسة الحالية التركيز على العوامل المختلفة المؤثرة في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وأثر هذه العوامل على تركيا والاتحاد الأوروبي في سياستهما المتعلقة بمسألة المفاوضات وقبول الانضمام. كذلك تناول مستجدات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة التاريخية التي لم تتناولها الدراسات السابقة.

تقسيمات الدراسة :

سيتمُ دراسةُ الموضوعِ من خلالِ المحاورِ التاليةِ :

1. السياق التاريخي للمحاولات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
2. دوافع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

3. معوقات انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي.
4. الرؤية المستقبلية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

أولا: السياق التاريخي للمحاولات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

سنتناول دراسة السياق التاريخي لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من خلال التطرق لدراسة المراحل المختلفة التي خاضتها تركيا لتحقيق هدف الانضمام، كذلك التطرق إلى مسار المفاوضات والمعايير التي تحكمها وأهم نتائج هذ المفاوضات.

1. المراحل التاريخية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

بدأت مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي عام 1959م، ولاتزال مستمرة بوثيرة بطيئة ومتعثرة حتى تاريخ إجراء هذه الدراسة وهذا ما سنتناوله فيما سيأتي:

أ- اتفاقية أنقرة والبروتوكول الإضافي

تقدمت تركيا لأول مرة بطلب الحصول على مركز العضو المنتسب إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1959م، وبدأت العلاقات في إطار نظام الشراكة الذي كان أساساً لاتفاقية أنقرة التي وقعت بين تركيا والتجمع الاقتصادي الأوربي بتاريخ 12 سبتمبر 1963م ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 ديسمبر 1964م، وقد تضمنت اتفاقية أنقرة ثلاث مراحل يجب أن تمر بها تركيا لتحقيق تكاملها مع الاتحاد الأوروبي، وهي: (المرحلة التحضيرية، والمرحلة الانتقالية، والمرحلة النهائية). وكان مقرراً أن يتم استكمال الاتحاد الجمركي في نهاية المرحلة الانتقالية. وبنهاية المرحلة التحضيرية التي تضمنتها الاتفاقية تم بتاريخ 13 نوفمبر 1970م التوقيع على البروتوكول الإضافي الذي حدد أحكام المرحلة الانتقالية والالتزامات التي ستقع على عاتق الأطراف حيث دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في عام 1973م ووضع جدولًا زمنيًا لإلغاء التعريفات الجمركية والحصص على السلع المتبادلة بين تركيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية (وزارة الخارجية التركية) (موسوعة عريق).

في 14 أبريل عام 1987م، قدمت تركيا طلب الحصول على العضوية الرسمية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وفي ديسمبر عام 1989م، ردت المفوضية الأوروبية على الطلب التركي بتأكيد عضوية أنقرة، ولكنها شددت في نفس الوقت على تأجيل الأمر إلى وقت أنسب، مستشهدة على ذلك بخلق الوضع الاقتصادي والسياسي التركي، وأيضًا علاقاتها السيئة مع اليونان والصراع مع قبرص، أجواءً غير مواتية لإطلاق المفاوضات. (موسوعة عريق).

ب- الاتحاد الجمركي

خلال تسعينيات القرن العشرين، بدأت العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالتوطيد، وذلك بعد الموافقة على قيام اتحاد جمركي بينهما في عام 1995م وفقا لما نصت عليه اتفاقية الزمالة (اتفاقية انقرة) عام 1963م (موسوعة عريق). وفي نهاية المرحلة الانتقالية دخل الاتحاد الجمركي الذي يشكل أهم مرحلة من مراحل تكامل تركيا مع الاتحاد الأوروبي، حيز التنفيذ بتاريخ 1 ديسمبر 1996م. وبعد دخول هذا

الاتحاد حيز التنفيذ وصل التكامل بين الأطراف إلى مستويات متقدمة، مما حدا بتركيا إلى بذل الجهود لتحقيق الهدف الذي حددته المادة 28 من اتفاقية أنقرة، ألا وهو عضوية الاتحاد، ومازال الاتحاد الجمركي يشكل البعد الرئيسي للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. (وفي الوقت الحالي يمثل مجلس الشراكة ولجنة الشراكة ولجنة التعاون الجمركي واللجنة المشتركة للتعاون الجمركي، الأجهزة الرئيسية لنظام الشراكة القائم حاليا) (وزارة الخارجية التركية).

ت- اجتماع لوكسمبورغ عام 1997م

في اجتماع المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ عام 1997م، الذي عقد تحت عنوان "برنامج سنة 2000م: من أجل وحدة أقوى وأوسع" حيث بدأت محادثات ضمت دول شرق أوروبا ووسطها وقبرص، دون مناقشة انضمام تركيا(موسوعة عريق) وتم استبعادها من الدول المرشحة للانضمام، وتم وضعها في خانة خاصة بوصفها طالبة انتساب (النعيمي، 2007، 29).

ث- قمة هلسنكي عام 1999م، وتسجيل طلب عضوية تركيا وبدء مفاوضات الانضمام

بعد أن تم رفض إدراج تركيا ضمن الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الاوروبي في قمة لوكسمبرج ووضعها في قائمة الانتظار (أغلو، 2011، ص 542). بدأت مرحلة جديدة في العلاقات التركية الأوربية بتسجيل طلب عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أثناء انعقاد القمة الأوربية في هلسنكي يومي 10 – 11 ديسمبر 1999م بمشاركة رؤساء الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي.

لقد كان قرار ترشيح عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي سياسياً أكثر منه قراراً استند للأسس اللازمة من أجل قبول تركيا كدولة مرشحة لعضوية الاتحاد، وفقا لتقرير المفوضية الأوروبية عام 1999م، لم تحدث تقدماً كبيراً بالنسبة لتطبيق معايير كوبنهاجن (ادكيدك، 2011، ص 51).

ج- قمة نيس 4 – 6 ديسمبر 2000م

أشارت معظم تقارير المفوضية الأوروبية منذ ديسمبر 1989م حتى الإعلان الذي صدر عن قمة نيس إلى دوافع ثقافية وسياسية تحول دون انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي وفي قمة نيس ونظراً إلى تحسن الأجواء بين الجانبين، صادق المجلس الأوروبي على "وثيقة شراكة الانضمام" التي مثلت الحد الأدنى من الشروط الأولية، وحددت القمة الأهداف المتوسطة المدى التي يجب على تركيا أن تنجزها لنيل العضوية، وقبلت تركيا هذه الشروط ما دفع الاتحاد في منتصف ديسمبر 2001م إلى منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للترشيح (مقلد، 2010، ص ص 338-339) (النعيمي، 2007، ص ص 31-32) . اعتُبر اجتماع المجلس الأوروبي في هلسنكي علامة فارقة في تاريخ العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي، إذ اعترف الأخير بتركيا مرشحةً للانضمام إلى المجلس، بنفس مستوى البلدان المرشحة الأخرى (موسوعة عريق) .

وقّعت تركيا على وثيقة شراكة الانضمام في مارس 2001م، والمتضمنة تنفيذ إجراءات عديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، تتوافق مع معايير كوبنهاغن، كشروط على تركيا تحقيقها من أجل الانضمام. وفي سياق تنفيذ الالتزامات والشروط، أقرّ البرلمان التركي سلسلة من الإصلاحات السياسية والديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية بما يتفق مع معايير كوبنهاغن. من أهم هذه الإصلاحات (يونس، 2011):

- تتعهد تركيا بتغيير قانون الانتخابات والأحزاب السياسية ونظامها من زاوية خفض نسبة التمثيل النسبي من 10٪ إلى 5٪ لإتاحة الفرصة لمزيد من الأحزاب للدخول في البرلمان، بخاصةٍ الأحزاب السياسية المتعاطفة مع القضية الكردية.
- الإفساح في المجال لحرية الرأي والتعبير وإنهاء حالة الاعتقالات السياسية بسبب مقولات أو خطب أو أفكار سياسية معارضة، وإنشاء جمعيات ومنتديات سياسية.
- السماح باستخدام لغات غير تركية، مثل الكردية والعربية، في الإعلام والنشر ومحطات البث الإذاعي والتلفازي، وتعليمها في المدارس العامة والخاصة ولكن تحت إشراف الدولة.
- تخفيف القيود على أنشطة المنظمات الطلابية والشبابية، والسماح للمشتبه فيهم في المحاكم باللقاء بالمحامين.
- عدم حظر نشاط أي حزب سياسي وإغلاق مقاره بسبب آرائه السياسية.
- إلغاء عقوبة الإعدام إلاّ في أوقات الحرب والطوارئ، واستبدالها بعقوبة مشددة.
- منح حقوق للأقليات الدينية غير المسلمة بامتلاك أوقاف وأموال خاصة بدور العبادة، وحرية التملك وشراء العقارات في البلاد.
- تعديل قانون الصحافة والمطبوعات، ولا سيما ما يتعلق بالعقوبات الخاصة بانتقاد القوات المسلحة وأقطاب المؤسسة السياسية، وتعديل قانون الجمعيات الأهلية.
- السماح بتنظيم المسيرات والتظاهرات السلمية.
- فرض عقوبات رادعة في عمليات تهريب الأفراد، وهو ما يخفف من قلق الأوروبيين بالنسبة إلى تزايد ظاهرة الهجرة غير المشروعة والتي تتدفق عبر حدود تركيا وسواحلها الطويلة.
- إيقاف إجراء عمليات المداهمة والتوقيف والاعتقال بدون أذون خاصة، وإعادة محاكمة من تحكم لصالحه محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في تركيا.
- نتيجة انهيار سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار بنسبة 50٪، قدّم صندوق النقد الدولي لتركيا تسهيلات ائتمانية بقيمة 16 مليار دولار عام 2001، واشترط تعيين كمال درويش، من اللوبي الموالي للغرب، وزيرًا للاقتصاد، وضرورة رضوخ الحكومة لشروطه ولبرنامجه الإصلاحي.

- فصل البنك المركزي عن سيطرة الحكومة التركية وتعويم العملة المحلية، لتستطيع البنوك تقديم التسهيلات، كما بيعت وخُصخصت بعض البنوك العامة وتمّ دمج البعض الآخر، وخُصخصت بعض الصناعات، وأنهيت احتكارات أخرى وتمّ إصلاح القطاع الزراعي وتقليص حجم العمالة في القطاع العام. وبالرغم من كل هذا، ظل الوضع الاقتصادي متدهورًا .

وقد رحّب الاتحاد الأوروبي بهذه الإصلاحات التشريعية، لكنه اعتبرها بأنها لا تفي بالمستوى المطلوب وفق معايير كوبنهاغن، واستمر في المماطلة في تحديد موعد رسمي لبدء مفاوضات الانضمام.

ح- تقرير بروكسل:

أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً في 6 أكتوبر 2004م في بروكسل أشادت فيه بالتقدم التركي الهائل في عملية الإصلاح السياسي، والتزامها بمعايير كوبنهاغن وقد أبدت اللجنة بعض التحفظات، فقد رأى التقرير أن "عدم التراجع عن عملية الإصلاح وتنفيذها يجب التأكد منه على مدى أطول". وركز التقرير على ضرورة أن تواصل السلطات التركية الحوار مع المجتمع المدني، هذه التحفظات جعلت اللجنة تترك لتقدير القمة الأوروبية المنعقدة يومي 16 و 17 ديسمبر 2004م تحديد موعد بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الذي حددته القمة في الثالث من شهر أكتوبر 2005م (ماركو، 2005، ص 52).

خ- قمة بروكسل 16 و 17 ديسمبر 2004م

أكدت قمة الاتحاد الأوربي التي عقدت في بروكسل بتاريخ 17 ديسمبر 2004م التي شارك فيها رؤساء ورؤساء الحكومات في دول الاتحاد الأوربي القرار الذي اتخذته قمة هلسنكي في عام 1999م وقررت إطلاق مفاوضات الانضمام مع تركيا بتاريخ 3 أكتوبر 2005. وقد بدأت مفاوضات الانضمام بالفعل في التاريخ المذكور (وزارة الخارجية التركية). وتضمن البيان النقاط التالية (مقلد، 2010، ص339):

- الترحيب بالتقدم الذي حققته تركيا في ملف الإصلاح، والتأكيد مجدداً على التصميم على السماح لها بالانضمام إلى الأسرة الأوروبية، وهو على ثقة بأنها ستواصل عملية الإصلاح لهذه الغاية.
- حذر الاتحاد تركيا من محاولة انتهاك مبادئ الاتحاد الأساسية، فإن المفوضية قد تقوم بنفسها أو بطلب من ثلث الأعضاء على الأقل بإصدار توصية تتعلق بتعليق عملية المفاوضات وستقترح شروطاً لاستئنافها.

وقد وصف رئيس الوزراء رجب الطيب أردوغان من بروكسل هذا "بعد وعد كوبنهاغن عام 2002م أننا صدقنا الوعد وأنجزنا تغييرات اجتماعية كبرى سماها بعضهم الثورة الصامتة(مقلد، 2010، ص

340) فهذه الانجازات هي انعكاسات للإصلاحات التي قامت بها حكومة حزب العدالة والبناء بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2002م (ادكيدك، 2011، ص 52 ، ص56).

فقد قامت حكومة رجب الطيب أردوغان في بدايات عام 2003 باستصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، واستصدار تشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاجن (عبدالجليل، 2012).

وانعكس قرار المجلس الأوروبي في عدد من التوصيات التي أعدها المفوض الأوروبي (أولي ريهن) وتمحورت حول(مقلد، 2010، ص 340):

- الهدف الأساسي من المفاوضات سيكون هو عضوية تركيا في الاتحاد.
- في نهاية مرحلة التفاوض، على تركيا أن تكون قد التزمت بمعايير كوبنهاغن جميعها.
- مفاوضات دخول تركيا ستكون مبرمجة وفقاً لمؤتمر حكومي يضم أعضاء الاتحاد وتركيا، هذا ما أكده خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، عقب قرار القمة بقوله: "إن الاتحاد الأوروبي قد فتح أبوابه أمام تركيا لبدء المفاوضات معها بشأن انضمامها إلى الاتحاد، لكن ذلك لا يعني دخول تركيا إلى عضوية الاتحاد، فقد تستمر المفاوضات حتى عام 2015م إلى حين استيفاء تركيا شروط الانضمام.

د- اجتماع لوكسمبورغ في 3 أكتوبر 2005م

وقد وضع "وثيقة إطار المفاوضات "وتتضمن 35 فصلاً يتناول مناحي الحياة دون استثناء، على صعيد الإدارة وحرية حركة السلع والخدمات المالية والطاقة والسياسة الخارجية والمحاكم والأغذية والإحصاء والثقافة والتعليم والصناعة وصيد الأسماك والجمارك والسياسة الإقليمية والمرأة وغيرها. دون تحديد مدة زمنية لانتهاء المفاوضات. بدأت المفاوضات المتعلقة بحصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في 3 أكتوبر عام 2005م. اتسمت العملية بالبطء الشديد، إذ فُتح ستة عشر فصلًا فقط من بين الفصول الخمسة والثلاثين اللازمة لإكمال عملية الانضمام للاتحاد (ويكبيديا الموسوعة الحرة، 2022).

بعد بدء المفاوضات، طرأت تبدلات في بعض دول الاتحاد الأوروبي، أثّرت على مسار التفاوض وأعادت طرح تساؤلات عن ملف الانضمام الى الواجهة، مما أدى إلى «تباطؤ المحادثات بين الفريقين من دون أي تسوية في الأفق إذ ليس هناك أمل واقعي لا في أوروبا ولا في تركيا بأن تنضم الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب (يونس، 2011).

2. عملية المفاوضات الرسمية ونتائجها

سنتناول دراسة هذا الجانب من خلال التطرق إلى دراسة آلية الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومعايير كوبنهاجن، وبداية عملية المفاوضات ونتائجها.

أ- آلية الانضمام للاتحاد الأوروبي ومعايير كوبنهاجن .

تجرى مفاوضات الانضمام بين كل دولة مرشحة والمفوضية التي تمثل الاتحاد. ويجري مسار الانضمام وفقاً للمادة 49 من معاهدة ماستريخت التي جاء فيها: "تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية، إذ تعلن الأخيرة ما إذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد تستجيب لمعايير كوبنهاغن السياسية والاقتصادية أم أن هذه المعايير كانت بعيدة المنال بالنسبة إليها. وفي حال استجابت الدولة المذكورة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهلية هذه الدولة للانضمام. تعرض هذه القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء، ويتمتع بصلاحيات تقريرية. ويصدر قرار عضوية الدولة الجديدة بالإجما؛ بحيث يؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة على الأقل إلى تعطيل القرار. وفي مرحلة ثالثة يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي الذي يصوت عليه بأغلبية عدد نوابه وليس بأغلبية الأصوات. لا يكون قرار قبول عضوية الدولة المرشحة نافذاً إلا إذا صادقت عليه كل الدول الأعضاء وفقاً للآليات القانونية للتصديق على المعاهدات الدولية لهذه الصيغة الإجرائية (مقلد، 2010، ص 341). وإضافة إلى معايير كوبنهاغن هناك الشروط القانونية، فحسب معاهدة ماستريخت: "كانت الوحدة الأوروبية على الدوام عملية سياسية واقتصادية مفتوحة أمام الدول الأوروبية المستعدة للتوقيع على المعاهدات التأسيسية وتقبل بتطبيق القانون الأوروبي بأكمله. المادة 237 من معاهدة روما "يمكن من معاهدة ماستريخت أن لأية دولة أن تتقدم بطلب للانضمام إلى المجموعة ". وتضيف المادة على الدول الأعضاء أن تكون ذات "أنظمة حكم... مؤسسة على مبادئ الديمقراطية" (مقلد، 2010، ص 341).

حدد المجلس الأوروبي في قمته المنعقدة عام 1993م في كوبنهاجن المتطلبات والمعايير الواجب توفرها في أي عضو يرغب بالانضمام الى الاتحاد، وجاء في النص الرئيسي الذي حدد لهذا الغرض: "ان متطلبات العضوية للدولة المرشحة هي توفر ضمانات للديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، وحماية واحترام حقوق الأقليات، ووجود اقتصاد السوق المفتوح، والمقدرة على أن تكون (الدولة المرشحة) في مستوى المنافسة مع قوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي. إن العضوية تستلزم أن تضطلع (الدولة) المرشحة بتعهدات تفرضها العضوية؛ من ضمنها تطبيق اتحاد سياسي واقتصادي ومالي" (محمود، 2013-2014، ص 80).

وتعتبر معايير كوبنهاغن بمثابة حجر الأساس بالنسبة للطرف الأوروبي إذا حققته تركيا واستوفت شروطه انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، وهي مجموعة من الشروط يتوجب على الطرف التركي تحقيقها، و هي بمثابة محددات ثابتة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، و من أبرز هذه الشروط ما يلي (عبدالعاطي، 2010):

- وجود مؤسسات ديمقراطية تتماشى مع الطبيعة المؤسساتية لدول الاتحاد الأوروبي.
- احترام حقوق الإنسان ولاسيما أن هناك اتهامات لتركيا بانتهاك قضايا حقوق الإنسان(قمع الحركات الاحتجاجية، مجازر الأرمن، انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأرمن) .

- تبني معايير اقتصاد السوق(الحرية الاقتصادية، الملكية الخاصة، تشجيع الاستثمار الخاص....) قصد تكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي وضرورة إصلاح القطاع المصرفي البنكي التركي.
- الالتزام بما هو موجود بمعاهدة ماستريخت و الوفاء بالتزامات العضوية وتحقيق أهداف الاتحاد.
- محاولة إيجاد حل للقضايا الشائكة مثل قضية قبرص، و الاعتراف بمجازر الأرمن، و منح الحقوق الثقافية للأكراد.

ب- بداية عملية المفاوضات ونتائجها .

كما وضحنا يعود تاريخ مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى عام 1959م، وتم توثيق ذلك في اتفاقية أنقرة عام 1963م، التي أقرت العضوية التدريجية لتركيا في الاتحاد الجمركي الأوروبي. أما في عام 1987م، فقد قدَّمت تركيا طلباً رسمياً للانضمام إلى ما كان يُسمى "الاتحاد الاقتصادي الأوروبي". وكانت تركيا عضواً مؤسساً في عدد من المؤسسات الدولية الأوروبية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1961م، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 1971م، واتحاد أوروبا الغربية حتى تاريخ نهايته منذ عام 1992م وحتى 2011م. وقد تم تصنيفها من قبل الاتحاد الأوروبي في 1999م على أنها مؤهلة للانضمام اليه، إذ اعترف بها رسمياً كمرشح للعضوية، لكن لم تبدأ المفاوضات الفعلية على الأرض حول ذلك إلا عام 2005م (الجابري، 2022).

بدأت المفاوضات المتعلقة بحصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في 3 أكتوبر عام 2005م، حيث اتسمت العملية بالبطء الشديد، إذ فُتح ستة عشر فصلًا فقط من بين الفصول الخمسة والثلاثين اللازمة لإكمال عملية الانضمام للاتحاد، (موسوعة عريق).

في بادئ الأمر رغبت ألمانيا والنمسا في ترك الباب مفتوحًا بسبب احتمال أن تؤدي المفاوضات مع تركيا إلى شراكة متميزة، دون مستوى العضوية الكاملة في الاتحاد، وأُطلقت مفاوضات الانضمام في النهاية، مع «الهدف المشترك» المتمثل بالعضوية الكاملة. تعطلت محادثات الانضمام منذ ذلك الحين بسبب العديد من المشاكل الداخلية والخارجية. قالت فرنسا والنمسا إنهما ستجريان استفتاءً حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. عدلت فرنسا دستورها لفرض مثل هذا النوع من الاستفتاءات، إلا أنه عُدل مرة أخرى لاحقًا، ما يمكّن البرلمان (في حال موافقة أغلبية كبيرة منه) من منع مثل هذه الاستفتاءات. وقد علق المسؤولون الأوروبيين على التباطؤ في الإصلاحات التركية التي دفعت إلى جانب مشكلة قبرص التي سنشير إليها كأحد المعوقات فيما سيأتي من الدراسة، إلى التحذير من «حادث مدمر» وشيك في المفاوضات. توقفت المفاوضات بسبب هذه النكسات في ديسمبر عام 2006م، مع تجميد الاتحاد الأوروبي مناقشة 8 فصول أساسية من أصل 35 فصلًا قيد التفاوض. وفي ديسمبر عام 2009م، منعت جمهورية قبرص مناقشة 6 فصول أخرى من فصول مفاوضات انضمام تركيا إلى

الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الفصول المتعلقة بالقضاء، والحقوق الأساسية، والطاقة، والتعليم، والثقافة، بحجة أولوية تطبيع تركيا علاقاتها مع قبرص. ونتيجة لذلك، لم تُناقش أي من هذه الفصول منذ يونيو عام 2010م. وعليه، فمن غير الممكن لتركيا مناقشة أي فصول من فصول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، عدا فصول سياسة المنافسة، والسياسة الاجتماعية، والتوظيف، والمشتريات العامة، التي تُعد فصولًا صعبة ومضرة اقتصاديًا، وتُناقش عادة بعد إغلاق الفصول الأساسية. وفي فبراير عام 2013م، ادعى نائب وكيل وزارة شؤون الاتحاد الأوروبي التركي، بوراك إردنير، أن الاتحاد الأوروبي لم يبلغ تركيا بعد بالمعايير المرجعية المطلوبة لفتح الفصلين 23 و24 المتعلقين بالقضاء، والحقوق الأساسية والقضائية، والعدالة، والحرية، والأمن، الأمر الذي كان من المفترض أن يقوم به الاتحاد الأوروبي بعد فحص الفصول في عام 2006م، وهذا ما جعل امتثال تركيا لها أمرًا مستحيلًا، وادعى أيضًا تعمد الاتحاد الأوروبي عدم إبلاغ تركيا بذلك بهدف إبطاء عملية انضمام البلاد إلى الاتحاد الأوروبي (موسوعة عريق).

وشهدت الأعوام الممتدة بين 2006م و 2012م الكثير من الأخذ والرد في موضوع التفاوض على الفصول بين تركيا والاتحاد، فما أن يعمد هذا الأخير إلى فتح فصل للتفاوض حوله حتى تعمد ألمانيا أو فرنسا أو اليونان أو قبرص إلى غلق آخر. فيما مارس الاتحاد الضغط الدائم على تركيا وفرض المزيد من الشروط في كل المواضيع بشكل جعل من مسألة السيادة التركية موضوع شك للأتراك والعالم (حمورة، 2016).

لم تحرز المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي أي تقدم ملحوظ؛ وذلك نتيجة العراقيل التي تثيرها بعض الدول الأوروبية وخاصة فرنسا. ووجود ملفات معقدة تثير حساسية كبيرة لدى الجانب التركي منها المطالب الأوروبية له بالاعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حل لمشكلة الجزيرة، وكذلك الاعتراف بحصول إبادة جماعية ضد الأرمن عام 1915م والاعتراف بالبطريركية الأرثوذكسية في اسطنبول على أنها رئاسة عالمية وليست خاصة بأرثوذكس تركيا فقط على غرار حاضرة الفاتيكان (البدور، 2017).

وفي شهر مايو من عام 2012م أعلنت تركيا والمفوضية الأوروبية عن انطلاق آلية جديدة للحوار بينهما، تهدف إلى تجاوز القضايا العالقة بين الجانبين، وتتضمن هذه الآلية تشكيل لجان عمل من الجانبين حول فصول المفاوضات العالقة بغرض إحراز تقدم بالإصلاحات المطلوبة من طرف الحكومة التركية، وكذلك تقريب تركيا إلى المعايير الأوروبية بدرجة متقدمة، الأمر الذي يترتب عليه فتح فصل جديد من المفاوضات دون تحديد سقف زمني للانتهاء منها (البدور، 2017) .

أصدرت المفوضية الأوروبية بتاريخ 12 أكتوبر 2012م التقرير السنوي رقم أربعة عشر، والمتضمن متابعة المساعي التركية للانضمام إلى الفضاء الأوروبي، ويعكس هذا التقرير الرؤية الرسمية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بتطور الإجراءات المتعلقة باستفاء متطلبات الانضمام المتعلقة بالطرف التركي، إذ

أن تركيا لم تحصل من هذا التقرير على التوصية الإيجابية التي كانت تترقبها لفرض موقفها التفاوضي مع الطرف الأوروبي، في ظل طول انتظارها (برد، 2021، ص 600).

توقفت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2016م؛ جرّاء التوتر في العلاقات بين بروكسل وأنقرة بعد محاولة الانقلاب في تركيا منتصف العام 2016 م، وما أعقبها من حملات اعتقال طالت حقوقيين وصحافيين وسياسيين معارضين(العربية، 2019). اتهم الاتحاد الأوروبي تركيا بانتهاك حقوق الإنسان وانتقدها، بالإضافة إلى انتقاد جوانب القصور في سيادة القانون في البلاد. وفي عام 2017م تحدث مسؤولو الاتحاد الأوروبي عن انتهاك السياسات التركية المخطط لها لمعايير كوبنهاغن المؤهِّلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي 26 يونيو 2018م صرح مجلس الشؤون العامة في الاتحاد الأوروبي بأن «المجلسَ يلاحظ تحرك تركيا بعيدًا عن الاتحاد الأوروبي. ومن ثم فإن مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قد وصلت إلى طريق مسدود، ولا يمكن النظر في فتح أي فصول أخرى من الفصول اللازمة لإكمال عملية الانضمام إلى الاتحاد أو حتى إغلاق أي منها، ومن غير المتوقع بذل المزيد من الجهود الخاصة بتجديد اتفاقية الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا» وفي 20 فبراير 2019م، صوتت لجنة برلمانية أوروبية على تعليق مُحادثات انضمام تُركيا للاتحاد الأوروبي، مما أثار انتقادات وجهتها الحكومة التركية للاتحاد (ويكبيديا الموسوعة الحرة، 2022) .

لذلك فإن مفاوضات انضمام تركيا قد توقفت فعليًا ، ولا يُتوقع أحد المزيد من العمل من أجل تحديث الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا (المرسال، 2021).

وفي زيارة لقادة الاتحاد الأوروبي بتاريخ 06 أبريل 2021م متمثلة في رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي (أورزولا فون دير لايين) ورئيس مجلس الاتحاد (تشارلز ميشيل) إلى تركيا أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده لمباشرة تحديث الاتحاد الجمركي واستئناف الحوار على مستوى عال بعد تعليقه العام 2019م بشأن بعض المسائل مثل الأمن والبيئة والصحة ومنح بعض التسهيلات لإصدار تأشيرات دخول للأتراك حيث كان من أهم مطالب أنقرة تحديث اتفاق الاتحاد الجمركي الموقع العام 1995م والدفع قدما بعملية ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الوروبي (minds، 2021).

وعبرت الخارجية التركية بتاريخ 17 ديسمبر 2021م عن غضبها من قرار مجلس الشؤون العامة بالاتحاد الأوروبي بتعليق مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، متهمة الاتحاد الأوروبي "بالعمى الاستراتيجي" منتقدة استخدام بعض الدول الاتحاد من أجل مصالح ضيقة (made for minds، 2021).

وكان مجلس الشؤون العامة لدى الاتحاد الأوروبي قد أعلن يوم الخميس 16 ديسمبر 2021 م أن فرص انضمام تركيا للتكتل لا تبدو جيدة وأن "السياسات الخارجية التركية تتعارض مع مصالح الاتحاد" نتيجة ما سمّاه بـ" تراجعٍ الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان ودور القضاء"، بالإضافة لانتهاكاتٍ تركيّة لـ"الاتحاد الجمركي"، بحسب ما جاء في بيانٍ مكتوبٍ للمجلس (سواز، 2021).

ودعا الرئيس التركي طيب رجب أردوغان بتاريخ 01 مارس 2022م خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيسة كوسوفو فيوزا عثماني الاتحاد الأوروبي إلى إبداء "نفس الحساسية" التي أظهرها تجاه عضوية كييف للاتحاد الأوروبي، في تعامله مع الطلب التركي بالانضمام إلى الاتحاد وقال: "هل ستضعون تركيا على جدول أعمالكم عندما يهاجمنا أحد أيضا؟" (minds، 2022).

لقد تأخرت عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ، "فتركيا واليونان كانتا أول دولتين توقعان اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فبينما وقعت اليونان اتفاقية الشراكة في 1961م ، نرى إن تركيا وقعتها عام 1963م وكلتا الاتفاقيتين منحتا الدولتين إمكانية الدخول في عضوية الاتحاد طبقاً لمعايير معينة عندما يتم تحقيقها فضلاً عن معاهدة روما. وهكذا انضمت اليونان إلى عضوية الاتحاد عام 1981م، ومازالت تركيا خارج الاتحاد على الرغم من تقدمها بطلب انضمام آخر إلى الاتحاد عام 1987م " (مقلد، 2010، ص 337).

ويسبب هذا التأخير بدأ يتنامى في تركيا شعور وإحساس بحالة من الاحباط والانتكاسة والانصراف عن التفكير في مسالة الانضمام غير المأمول، ويتضح هذا من التصريح شديد اللهجة الذي أطلقه رئيس الوزراء آنذاك أردوغان في يناير 2013م محملاً فيه الأوروبيين مسؤولية استمرار سيناريو بقاء بلاده خارج مؤسسات الاتحاد الأوروبي جاء فيه" أن أنقرة ستسحب طلبها من الاتحاد الأوروبي؛ إذا لم تنل العضوية بحلول 2023م؛ ولذا فإنها على استعداد لاستبدال العضوية الأوروبية بالانضمام إلى شانغهاي للتعاون (عربية، 2020، ص ص 39-40).

اليوم، وبعد 63 عاما من تقديم الطلب وأكثر من 15 سنة من بدء المفاوضات، ما زال أمام تركيا شوط كبير لتقطعه في مسيرة عضويتها المأمولة، فهناك 14 فصلاً فقط من أصل 35 فصلاً قد فتحت للتفاوض، بينما تعلق دول مثل فرنسا وألمانيا وقبرص الجنوبية (اليونانية) ثمانية فصول أخرى وتمنع فتحها (الحاج، 2015).

يمكن بصفة عامة حصر أهم الاعتبارات المتعلقة بهذه العملية التفاوضية المفتوحة التي تعرف بطئا شديدا في النقاط الثلاثة المتمثلة عموماً في التالية (برد، 2021، ص ص 607-608):

- طبيعة العملية التفاوضية ذاتها، التي تعرف صعوبات وعراقيل عدة، وفق المشروطية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على تركيا المطالبة بالالتزام بالقيم الأوروبية المشتركة (حقوق الإنسان والأقليات، الديمقراطية، سيادة القانون والعدالة).
- طبيعة الإدراك والتقديرات المرتبط بالأطراف المعنية بالعملية التفاوضية، المتعلق بحالة الحذر الأوروبي من القيام بأية خطوة متعجلة أو غير ممحصة بالدراسة، وفق جدول زمني يستوفي سنوات طوال، في ظل حالة الغموض وعدم الوضوح بالنسبة لمستقبل المفاوضات.

- طبيعة التأييد السياسي والاجتماعي الذي شهدته بداية العملية التفاوضية، والتي عَرفت منذ الانطلاق مشكلات ألقت بظلالها على المحادثات وأسهمت سلباً على مسيرة ومستقبل المفاوضات، وهذا ما أدى إلى إبطاء وإطالة مسار عملية الانضمام.

يتضح من خلال تتبع مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي طول الفترة الزمنية لعملية المفاوضات، وتعثرها بشكل مستمر على الرغم من المجهودات والإصلاحات التي بذلتها لتحقيق شروط الانضمام وفقاً لمعايير كوبنهاجن .

ثانيا: دوافع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:

بدأت مسيرة تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي مدفوعة بدوافع سياسية واقتصادية واستراتيجية عدة، وأوضحنا ما بذلته من جهود لكي تلبي متطلبات وشروط الانضمام للاتحاد، عليه نتناول دراسة هذا الجانب من خلال التطرق إلى دوافع تركيا لتكون عضوا في الاتحاد الأوروبي على الرغم من الصعوبات والعقبات المختلفة التي أخرت الانضمام إلى تاريخ إجراء هذه الدراسة، وهنا نوضح أن بعض هذه الدوافع للطرف التركي تتداخل لتكون دوافع للطرف الأوروبي للموافقة على انضمام تركيا، وهذ ما يفسر عدم التعليق الدائم لعملية المفاوضات وعدم إلغاء مسالة الانضمام نهائياً:

1. الدوافع الجغرافية:

إن أكثرية النخب التركية من سياسية وتجارية وثقافية، تنظر إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في سياق يتجاوز اعتبارات السياسة الخارجية؛ لأنها تعتقد بأن مستقبل بلادها ومصالحها الاستراتيجية ستعتمد بصورة كبيرة على قوة هذه العلاقات ومتانتها، وبالتالي تريد الحصول على الاعتراف بأن تركيا هي دولة أوروبية؛ لذلك فهي اعتمدت على الجغرافيا الطبيعية، وإن كان 3٪ فقط من مساحتها (783.562,38 كلم2) تقع في الجزء الأوروبي، إلا أنها اعتبرت باقي المساحة امتدادًا طبيعيًا لأوروبا. كما أن تركيا نفسها اعتبرت الجزء الأوروبي منها هو الأهم. أما تركيا ككل، فهي جسر بين الشرق والغرب. وفيما يتعلّق بالجغرافيا الثقافية، فإن مصطفى كمال، أراد إضفاء معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا. وقد تعذّر على الأتراك تصور أوروبا دون تركيا، وأدرجوا مشاكلهم مع الاتحاد الأوروبي ضمن المشاكل الداخلية لا الخارجية. هذا الشعور ولّد قناعة لدى النخب التركية المختلفة بأن مستقبل تركيا إنما يرتبط بأوروبا، وبالتالي فلا بديل عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (النعيمي، 2007، ص 12).

تتمتع تركيا بموقع جيوستراتيجي مهم بالنسبة لأوروبا، إذ يعد ممرا حيوياً لأمن الطاقة إلى الأسواق الأوربية، وحاجزاً أمنياً لصد التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوربي من جهة الشرق، وهذه المعطيات تعد من أولويات استرتيجية الاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى أن تركيا عنصر قوة واستقرار في محيطيا الإقليمي، ومن خلال قوتها الناعمة ونموذجها الاقتصادي والإسلامي المعتدل، تسهم في تحقيق السلام في المحيط الأوروبي (الكاكائي، 2017، صفحة 492).

لذلك يمثل التجاور الجغرافي من خلال الحدود المشتركة، وللأهمية الجيواستراتيجية لتركيا من أهم الدوافع لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

2. الدوافع السياسية.

يمثل الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى الشعب التركي أنموذجا للتطور والوحدة، لذلك اعتبر المؤسسون لتركيا الحديثة مسألة الاندماج في المؤسسات الغربية من أهم الأولويات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة التركية. حيث ترسخت قناعة لدى النخبة الحاكمة في تركيا أهم مسألة بالنسبة إلى تركيا هي الحصول على اعتراف بأنها عضو في النادي الغربي، وأن تصبح دولة أوروبية. لذلك تشكل عضوية تركيا في المؤسسات الأوروبية مرادفاً للاعتراف بإضفاء صبغة الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا، بما يؤكد الانتصار النهائي لمبادئ الكمالية، لذلك تشير أغلب النخب الحاكمة في تركيا إلى أن تركيا كانت جزءاً من السياسة الأوروبية منذ قرون، وقد اكتسبت هوية لا تقبل النقاش من الناحيتين القانونية والسياسية (رعد و سبور، 2017، ص 368).

الاتفاق بين أغلب توجهات النخب السياسية في تركيا على أهمية انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي، واستمرار بذل كل المجهودات اللازمة لتحقيق الانضمام الكامل لتركيا، ومن ناحية أخرى ترى النخب السياسية التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فائدة لتركيا لتحقيق الإصلاح والتغيير من خلال تحقيق شروط الانضمام السياسية والاقتصادية (رعد و سبور، 2017، ص 370).

إذ تعاني تركيا من عدم الاستقرار الداخلي، وهذا واضح من خلال الانقلابات المتكررة وليس آخرها في 2016م؛ لذلك يرى الكثير من المسؤولين الأتراك أن اندماج تركيا في أوروبا يمكن أن ينهي ظاهرة الانقلابات العسكرية ومظاهر العنف السياسي الموجود فيها (رعد و سبور، 2017، ص 372).

3. الدوافع الاقتصادية.

الاقتصاد التركي يحتاج إلى مساعدة الدول الأوروبية والغربية من أجل النهوض به؛ لذلك يلاحظ السعي الحثيث لدى الأتراك للتوجه والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فمصلحة تركيا الاقتصادية تتمثل في الحصول على مساعدات اقتصادية، وإيجاد سوق لتصدير صادراتها الزراعية، فضلاً عن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية الضرورية بالنسبة إلى التنمية والتحديث الاقتصاديين في تركيا. كما تسعى تركيا إلى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية والغربية، فمن شأن هذه المسألة أن تساعد تركيا في عملية التحديث، وحيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها لإنجاز عملية التنمية. وبعد أن تأسس الاتحاد الأوروبي أصبح الدافع الاقتصادي أكثر إلحاحاً، إذ أثرت الدوافع الاقتصادية، ولا زالت تؤثر، في توجه تركي حيال الاتحاد الأوروبي. فعلى المستوى الشعبي ترى غالبية الشعب التركي أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يأتي بالرفاهية مادياً إلى الحد الذي لا يتصوره أحد، فضلاً عن ذلك تركيا ترى في الاتحاد الأوروبي ذي القدرات الاقتصادية الكبيرة أنه

يمثل سوق التصدير الرئيسي (ولاسيما السوق الألمانية أكبر أسواق الاتحاد الأوروبي) لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. حيث تحتل ألمانيا المركز الأول بين بلدان الاتحاد، من حيث الصادرات والواردات التركية، إذ بلغ حجم الصادرات التركية إليها نحو 6 مليارات و994 مليون و 425 ألف دولار في عام 2016، بينما سجلت الواردات قيمة بلغت 10 مليارات و 899 مليون و25 ألف دولار (رعد و سبور، 2017، ص 373).

كذلك تعتبر مواقف بعض الدول الاوربية من عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوربي تشكل دافعا لتركيا للانضمام المتمثل في أنها ترى في تركيا داعماً اقتصادياً للاتحاد الأوروبي باعتبارها معبراً تجارياً بين الدول الأوربية وبين كل من منطقة الشرق الأوسط ومنطقة وسط وجنوب شرق آسيا وانتماء تركيا لحلف الناتو. والتحولات التي مرت بها تركيا منذ زمان الخلافة والمحاكم الدينية وصولاً إلى علمانية الدولة، بجعل الإسلام يتصالح مع الديمقراطية، ويسقط فرضية صراع الحضارات. إضافة للشوط التي قطعته تركيا لاستيفاء المعايير المطلوبة وصولا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المعروفة بمعايير كوبنهاغن التي سبق أن أشرنا إليها خلال الدراسة (علي، 2016، ص 3).

كذلك إن توسع الاتحاد أكثر ووصوله إلى المنطقة العربية وإيران والقوقاز يعتبر نقطة إيجابية لأوروبا وتخدم جوانب عديدة، أهمها: الاقتراب أكثر من مصادر الطاقة والنفط، وبالتالي تمكن الاتحاد من استغلالها في حالة توتر العلاقات مع روسيا. من جهة أخرى فإن توسع المعاملات مع هذه الدول سيخلق بعداً جديداً للعلاقات الاقتصادية تجارية كانت أو مالية، لاسيما وأن المنطقة غنية بالثروات الباطنية والبشرية الهائلة. إضافة إلى ذلك سيكون الاتحاد ومن خلال الحدود التركية الإيرانية العين الساهرة المراقبة لإيران وسيتمكن من متابعة مستجدات الملف النووي عن قرب(السعد، 2016، ص ص 302-303).

كذلك تمثل بعض المقومات التي لها انعكاسات إيجابية ذات الطبيعة الاقتصادية لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي دوافع مؤثرة في مسيرة تركيا لتحقيق الانضمام وهي (السعد، 2016، ص ص 302-303) :

- إن امتلاك تركيا لمساحة واسعة والتي تقدر بـ: 783.562,38 كلم2 معظمها صالحة للزراعة، إضافة إلى غناها بمسطح مائي من شأنه أن يزيد من الإنتاجية الزارعية للاتحاد الأوروبي، فيزيد بذلك معدل الاكتفاء من جهة، إضافة إلى تحقيق زيادة في الصادرات الأوروبية من جهة أخرى.
- لقد برهن الاقتصاد التركي وبجدارة عن تمكنه من طي صفحة الماضي الاقتصادي الصعب الذي عاشته الدولة لعقود من الزمن، واستطاعت خلال عشرية من الزمن أن تحتل مراتب جيدة على المستوى العالمي، وأن تحقق مستويات نمو ثابتة ومتواصلة وأن تخفض من المعدلات الخيالية للتضخم والبطالة. كما استطاعت أن تخفف من حدة المديونية التي كانت

على كاهل الدولة ومن عجز الميزانية؛ لأن قدرتها على رفع التحدي مكنتها من مواصلة التقدم نحو الأحسن ومن زيادة دورها وهذا ما ترجم من خلال البوادر التركية الإقليمية والدولية. فالمساعي الجادة التي تحاول تركيا تجسيدها خارجياً بعدما استطاعت أن تتجسد داخلياً لدليل واضح على التزام تركيا بالمضي قدماً في هذا الطريق.

- على عكس ما تم افتراضه يمكن للكثافة السكانية التركية أن تؤثر إيجاباً على الاتحاد الأوروبي؛ فمن جهة يمكن لعدد سكان الاتحاد بعد ضم تركيا أن يصل إلى 550 مليون نسمة، يمكنه بذلك من احتلال مكانة وسط الساحة الدولية مقارنة بالصين والهند والبرازيل وكذلك روسيا. ومن جهة أخرى ستستفيد أوروبا من هذا النمو الديمغرافي، لاسيما وأن الهرم السكاني التركي يميل نحو الشباب؛ حيث إن نصف عدد السكان تبلغ أعمارهم 30.7 سنة حسب إحصائيات 2014 فالملاحظ أن نصف الشعب شباب وما تمتاز به هذه الفئة من نشاط فكري وعلمي وجسدي، على عكس أوروبا، وحسب التقديرات ونظراً لقلة الولادات فإن سدس الشعوب الأوروبية فوق الستين. فدول الاتحاد تعاني من الحاجة إلى أبدي عاملة وبذلك فالزيادة السكانية في تركيا ستفي بسد الفجوة التي تعانيها أوروبا وتزيد من فرص توسيع العمالة على مستوى الاتحاد الأوروبي، لاسيما وأن القوة العاملة التركية قدرت ب 29.2 مليون نسمة خلال سنة 2014م.
- إن التحسن الذي تشهده تركيا اليوم وعلى جميع الأصعدة قد حولها إلى مناخ استثماري جذاب لاسيما للمؤسسات الأوروبية الباحثة عن تحقيق الربح، فنظراً لتميز تركيا بتنافسية عالية فيما يخص تكلفة العمل والإنتاج، إضافة للكتلة السكانية الكبيرة والموقع الجيد والمساحة الواسعة والتسهيلات التشريعية الكثيرة. هذا دون إهمال ذوق الأتراك المتنوع والرفيع فكل هذه العوامل بإمكانها أن تعطي فرصة جيدة للمستثمرين الأوروبيين، وتوجد 41.397 شركة أجنبية حسب إحصائيات سنة 2014 ،كما يقدر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 12.5 مليار دولار.

4. الدوافع الأمنية والعسكرية .

شكّل الهاجس الأمني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي (الأوروبي-الأميركي) عبر قبول العرض الذي وفّره لها مبدأ ترومان عام 1947م، والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط (النعيمي، 2007، ص15). وبعد تطور العداء بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي اندمجت تركيا بالنظام الأمني والاقتصادي الغربي عبر دخولها مجموعة من أحلافها، منها: صندوق النقد الدولي،

اتفاقية الغات (GATT)، وحلف شمال الأطلسي. كلّ هذه اعتبرت أساسية لتطور البلاد سياسيًا واقتصادياً. وخلال الاستياء التركي من الولايات المتحدة خاصة في قضية قبرص سنة 1974م وبعدها (1975-1979)، شعرت الأولى مدى حاجتها إلى التقرب من أوروبا الغربية على الرغم من الخلاف معها لأن الولايات المتحدة حظرت توريد الأسلحة إليها (كرامر، 2001، ص ص 314-315).

أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي، أنها عنصر مهم لأوروبا أكثر مما هي بالنسبة للولايات المتحدة، فباتت تطمح للحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري تعوّض المساعدات الأميركية المقلّصة لها. لكن وبعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات، أهملها الجانب الأوروبي لانشغاله بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في إطار الوحدة الأوروبية. لكن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ما يدفعها إلى تمتين روابطها مع الأوروبيين (يونس، 2011).

يمكن للاتحاد أن يستفيد من تركيا عسكرياً وأن يدعم الدرع الأوروبي أكثر؛ لا سيما وأن تركيا تتمتع بجيش يحتل المرتبة الثانية في الناتو بعد الجيش الأمريكي، ويبلغ عدد قواته نحو 670 ألف، وتقدر ميزانيته بنحو 18 مليار دولار. ويحتل بذلك المرتبة 15 عالمياً من حيث الإنفاق العسكري. وهذا يدل على الاهتمام الزائد للأمن القومي؛ لا سيما وأن ماضي تركيا مليء بالصراعات الخارجية والمشاكل الداخلية. فضم جيش كالجيش التركي سيدعم أوروبا أكثر حيث تصبح القوة العسكرية الأولى عالمياً (السعد، 2016، ص ص 302-303).

تمثل مجمل هذه المعطيات عوامل دافعة لعملية الانضمام للاتحاد الاوروبي وبذل مساعي وإصلاحات عدة من أجل تحقيق مسألة الانضمام على الرغم من تعقيد الطريق نحو تحقيق هذا الهدف.

ثالثا: معوقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

من ضمن العوامل المؤثرة في انضمام تركيا للاتحاد الأوربي المعوقات التي اعترضت عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأثرت على المسار التاريخي والمفاوضات لتحقيق الانضمام الكامل، نتناول دراستها من خلال الجوانب التالية:

1. معوقات سياسية وأمنية.

ترتبط المعوقات السياسية والأمنية لعملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ببعض الجوانب والقضايا السياسية والأمنية المؤثرة بشكل قوي في موقف وقرار دول الاتحاد الأوربي كدول مستقلة، والاتحاد الأوروبي كمنظمة وتتمثل في الجوانب والقضايا التالية:

أ- القضية الكردية

يتضح من خلال مختلف الدراسات أن أهم مشكلة تعرقل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي القضية الكردية، والتي أخذت بعداً إقليمياً ودولياً واسعاً منذ الثمانينيات. تشير مختلف التقديرات أن تعداد الأكراد يتراوح ما بين 20 مليون إلى 30 مليون يتمركزون في منطقة حدودية بين أربع دول و

هي إيران، العراق، سوريا، تركيا، و أقليات أخرى في الاتحاد السوفييتي، ولبنان، حيث يعيش أكثر عدد من السكان في تركيا ما بين (13مليون إلى 16 مليون) في مناطق تقدر مساحتها مابين194 ألف كلم2 إلى 230كلم2 أي ما بين 24% إلى 30% من المساحة الإجمالية لتركيا، ومن أبرز المدن الكردية نجد ديار بكر، وان، هكارى، بتليس، درسيم، إلا أن المشكل هنا أن الأقلية الكردية تريد الانفصال على تركيا و تأسيس دولة كردية، مما جعل السلطة تتعامل معها باستخدام العنف لاسيما في فترة الثمانينيات في محاولة من السلطات لدمجهم في المجتمع والدولة التركية فعملت على:

- تهجير العائلات و توزيعهم في مناطق تركية مختلفة حتى لا يُشكلُوا كتلة واحدة تهدد الأمن القومي التركي.
- منع التحدث باللغة الكردية وفرض اللغة التركية.
- إعدام القادة الأكراد الذين يطالبون بالقومية الكردية إلى غاية السبعينيات، مثل فرض عقوبة الإعدام ضد عبد الله أوجلان بعد القبض عليه في نيروبي بكينيا سنة 1999م.

لكن مع وصول حزب والعدالة والبناء كان هناك مرونة في التعامل مع الأكراد في ظل المحاولات التركية بناء كردستان العراق كدولة يلجأ إليها الأكراد، و هو ما يبرز عدم معارضتها للحرب الأمريكية ضد العراق.

كل هذه النقاط جعلت الطرف الأوروبي يستعملها كورقة ضاغطة لـ (لا لانضمام تركيا)، و فرضت على تركيا ضرورة الاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية للأكراد، و إشراكهم في الوظائف والتشريعات، وتطبيق مبدأ العدالة والمساواة معهم لا سيما فيما يتعلق بالتوزيع الاقتصادي، وهو ما يجعل حل القضية بالنسبة لتركيا أشبه بالمعجزة يغلب عليها طابع (استعصاء وجود حل)، خاصة و أنها تتعلق بقضية هوياتية (المركز الديمقراطي العربي، 2014).

ب- القضية القبرصية .

تمثل المشكلة القبرصية أحد القضايا الجوهرية التي تعيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ومضمون هذه القضية يكمن في تشبث الطرف الأوروبي بيونانية قبرص، فلقد أعلن عن استقلال قبرص في 16أغسطس1960م بمقتضى دستور توافقي بين أربعة أطراف (تركيا، بريطانيا، اليونان، القبارصة الأتراك واليونانيين) وأصبح الأسقف (مكاريوس) رئيساً للدولة، هذا الأخير اقترح تعديل الدستور مما أثار استياء القبارصة الأتراك لتهميشهم فيه، وذلك ما أدى إلى اندلاع القتال بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وفي عام 1964م أرسلت الأمم المتحدة (UNO) قوات حفظ السلام، لكن في 1967م نشب قتال جديد بين الطرفين تبعته مفاوضات حتى عام 1974م تمت الإطاحة بـ(مكاريوس) من طرف قوات الحرس الوطني بقيادة القبارصة اليونانيين، مما دفع تركيا إلى غزو شمال قبرص والاستيلاء على المناطق التي يتواجد بها القبارصة الأتراك، وإعلانها ولايات ضمن الفيدرالية التركية،

وفي سنة 1983م أعلن القبارصة الأتراك استقلال جمهورية شمال قبرص التي اعترفت بها تركيا فقط (خيرة، 2005، ص ص74-75).

شكلت المشكلة القبرصية عقبة كبيرة أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، منذ ذلك التاريخ، أصبحت عائقاً كبيراً أمام عضويتها في الاتحاد، وخصوصا بعد أن أصبحت قبرص عضواً في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول عام 2004م، وقد وقعت تركيا في 29 يوليو 2005م بروتوكولا يوسع من اتحادها الجمركي الموقع مع الاتحاد الأوروبي في عام 1963م ، والذي ضم عشرة أعضاء جدد كانت قبرص من بينهم، إلا أن تركيا أصدرت بياناً أكدت فيه أن التوقيع على هذا البروتوكول لا يعني اعترافها بقبرص اليونانية، ما دفع المفوضية الأوروبية إلى إصدار تقرير عبرت فيه "أن الإعلان التركي هو من جانب واحد، ولا يعد جزئاً من البروتوكول الإضافي الذي وقعته تركيا، وليس له تأثير رسمي في الالتزامات التركية حسب البرتوكول" (محمود، 2013-2014، ص 56).

و منذ هذا التاريخ مثلت القضية القبرصية عقبة أمام تركيا في انضمامها إلى الاتحاد و إيقاف عضويتها، و هي قضية شائكة بالرغم من جهود الوساطة و دور الأمم المتحدة في هذه القضية، وما يزيدها تعقيداً هو الطلب الأوروبي بالاعتراف بقبرص الشمالية قبرص يونانية.

ت- القضية الأرمينية .

تعتبر القضية الأرمينية من المعوقات الكبيرة في طريق الانضمام. كان اللوبي الأرمني قد مارس ضغوطاً على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية للضغط على تركيا للاعتراف بالمجازر التي ارتكبتها ضد الأرمن عام 1915م، والتي ذهب ضحيتها حوالي المليون ونصف المليون أرمني. تفاجأ الأتراك بإثارة تلك القضية من قبل الجانب الأوروبي الذي لم يثرها من قبل، لا بل إنه اشترط على أنقرة الاعتراف بوقوع «إبادة جماعية» للأرمن في العهد العثماني، كشرط مسبق لانضمام تركيا. حاولت تركيا التملّص من ذلك، إلاّ أن الضربة الثانية جاءت من داخلها، إذ نشرت صحيفة «حريبت التركية في 22 أبريل 2005م مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق طلعت باشا وهي بخط يده، وذكر فيها إحصائية مهمة تؤكد أن عدد الأرمن الذين تمّ تهجيرهم من قراهم ومدنهم في الأناضول باتجاه سوريا بلغ حوالي 924،158 أرمنياً، وإن عملية التهجير هذه بدأت بالقانون الذي أصدرته الحكومة العثمانية في مايو 1915. وقد شكّلت هذه المذكرات وثيقة بالغة الأهمية بيد الاتحاد الأوروبي إزاء تركيا بشأن هذه القضية» (يونس، 2011).

بالرغم من ذلك، رفضت أنقرة الاعتراف بهذه القضية وسجنت العديد من الكتاب والصحافيين الأرمن والأتراك الذين تناولوا القضية الأرمنية، مما أثار حفيظة الاتحاد الأوروبي الذي اعتبره انتهاكًا للديمقراطية ولحرية الرأي والتعبير ولقانون حقوق الإنسان، وحثّ أنقرة على إجراء تحقيق مستقل حول تلك المذابح (الشرق الاوسط، 2005).

ولقد استعمل الطرف الأوروبي القضية كوسيلة ضغط لعرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد؛ بحجة أنه لابد من اعتراف تركيا بهذه المجازر وعمليات التهجير، و فتح تحقيق تاريخي في هذه الأحداث، في حين ترى تركيا أن مزاجية الطرف الأوروبي تتميز بالازدواجية أمامها، مقارنة بدول ضمن الاتحاد ارتكبت مجازر ضد الإنسانية كفرنسا وألمانيا؛ مثل: (مجازر 8 مايو 1945م بالجزائر التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد، و المحرقة الألمانية ضد اليهود)، و رغم ذلك فالطرف التركي يبحث جاهداً في تحسين علاقاته مع أرمينيا من خلال زيارة عبد الله غل إلى أرمينيا سنة 2008م و تحسين التبادل و التعاون الاقتصادي بين الدولتين (مقلد، 2010، ص 348).

وقد استخدمت هذه القضية من قبل الاتحاد الأوروبي ضد تركيا، قبل اتخاذ الاتحاد لقراره لبدء مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد، بادرت الحكومات التركية المتعاقبة إلى تحسين علاقات تركيا مع أرمينيا، فقد اعترفت تركيا باستقلال أرمينيا عند انفصالها عن الاتحاد السوفيتي، كما يعيش في تركيا حوالي 40 ألف أرمني يعملون في تركيا دون إذن، على الرغم من أنهم ليسوا مواطنين أتراك، كما أن تركيا قدمت دعوة إلى أرمينيا من أجل الانضمام إلى منتدى البحر الأسود الاقتصادي، على الرغم أن أرمينيا ليست مطلة على البحر الأسود، كانت هناك رغبة سياسية مشتركة لكل من تركيا وأرمينيا، في تهدئة التوتر بين البلدين والمنطقة، ففي أغسطس من عام 2008م تم تشكيل لجنة مشتركة تركيه– أرمينية؛ لمراجعة الأحداث التاريخية للنظر في الدعاوي الأرمينية بوقوع مذابح نالت من الأرمن أيام الدولة العثمانية، والترويج لمنتدى أمن القوقاز والتعاون فيه مما يشكل حلا لقضايا القوقاز جميعها، وتنمية التعاون الاقتصادي بين دول القوقاز.

ث– الديمقراطية وحقوق الإنسان .

مازالت النقاش بين الطرف التركي والأوروبي حول ما إذا كانت تركيا حقاً لديها مستوى مماثل للدول المنضمة للاتحاد في احترام حقوق الإنسان أم لا؟ مما يجعلها في دائرة إما نعم تركيا ضمن الاتحاد أم لا؟ لكن ما يلاحظ أن الطرح الغالب هو لا، فمختلف التقديرات تشير إلى أن ملف تركيا سلبي في حقوق الإنسان فبلغة الأرقام تشير التقارير إلى ما يلي: (المركز الديمقراطي العربي، 2014).

- كل امرأة تعتبر ضحية للعنف من بين 3 نساء، وهي تحتل المرتبة 121 من أصل 128 دولة في المساواة بين الجنسين حسب تصنيف قام به المنتدى الاقتصادي العالمي.
- مراتب أخيرة على المستوى العالمي في حرية التعبير خاصةً بعد الحظر على شبكات التواصل الاجتماعي بطلب من أردوغان، وإعادة السماح بالوصول إليها بعد طلب من السلطة القضائية العليا في البلاد إثر تزايد الحركات الاحتجاجية في البلاد ضد سياسات الحكومة (2013–2014) حول الفساد .

- المرتبة 101 من أصل 169 دولة في حرية الصحافة سنة 2007م، في حين أتت دول الاتحاد الأوروبي ضمن الستين الأوائل.
- المرتبة 64 من أصل 168 دولة سنة 2007م في الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية.
- حرمان الأكراد من حقوقهم السياسية والثقافية، تهميشهم في الدستور وعدم الاعتراف باللغة الكردية كلغة وطنية مادام أن هناك أكثر من 16 مليون كردي بتركيا .

تعرضت تركيا لانتقادات عديدة من قبل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان والتعذيب الذي يتعرض له المساجين، ولعل من أبرز تلك الانتقادات: هي التي تتعلق بالحقوق السياسية والثقافية للأكراد الذين يتمركزون في شرق وجنوب البلاد، حيث تعاني مناطقهم من التهميش والتخلف، ولكن وبسبب رغبة تركيا الشديدة للحصول على العضوية في الاتحاد الاوروبي، فإنها قامت بتنفيذ الشروط الاوروبية المتعلقة بمسألة الاكراد، وكان هذا واضحاً من خلال سياسة حزب العدالة والتنمية؛ حيث تم الاعتراف بهم والسماح لهم باستخدام رموزهم الثقافية، اللغة، التعليم، الاحتفال بأعيادهم القومية، وأيضا إدخال اللغة الكردية في الإذاعة والتلفزيون، كما سمحت لهم بالمشاركة السياسية، إذ وصل عدد النواب في البرلمان التركي الى 23 نائباً في انتخابات 2007م. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الإصلاحات التي قامت بها تركيا بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يرى أن تركيا لم تحقق المعايير التي تؤهلها لان تلتحق بالركب الأوروبي (الذيب، 2007، ص 27).

كذلك الخشية من تغير مراكز الثقل السياسي والتوازنات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، وقد سبق أن عبر الرئيس الفرنسي " فاليري جيسكر ديستان" عن ذلك بقوله " إن عضوية تركيا ستحدث اختلالات عميقة في بنية الاتحاد، وبفضل ثقلها الديمغرافي سوف تمثل أكثر من 15% من سكان الاتحاد، وهذا ما سيخولها الحصول على 96 مقعدا في البرلمان، الأمر الذي سينتقص من حصة فرنسا وايطاليا وبريطانيا، كما ستصبح عنصرا محوريا في اتخاذ القرارات داخل مجلس الوزراء الأوروبي (مرسي، 2009).

ج- المؤسسة العسكرية التركية

بدأ توجه الجيش التركي نحو الغرب مع تأسيسه للجمهورية التركية الحديثة سنة 1923م، ورغم ذلك شهدت تركيا ثلاث انقلابات عسكرية ناجحة (1960م-1971م-1980م). إلا أن بنية هذا الجيش قد تغيّرت بعد انقلاب 1980م وإعلان دستور 1982م. لقد ساهم هذا الدستور في تنظيم الجيش للنظام السياسي في تركيا. يمارس الجيش السياسة من خلال مجلس الأمن القومي، ويعمل كأنه حزب سياسي، بذلك يكون هو أكبر الأحزاب في تركيا. لكن إذا كان الجيش التركي غربيّاً في طرازه وتوجهاته، وهو يحمي العلمانية، فما هي إذًا المشكلة مع الاتحاد الأوروبي؟ السلطة الحقيقية في تركيا هي في يد القوات المسلحة، أما الفائزون في الانتخابات فإنهم يشكلون الحكومة، بينما الخيوط الحقيقية هي بيد الجيش، وهو ما يشكل جوهر المشكلة الأساسية مع الاتحاد الأوروبي. (يونس، 2011).

فالمؤسسة العسكرية كانت تدرك تمامًا أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يُعَد سحباً لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الاقتصادية الخاصة، ويعني أيضاً إعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية. غير أنها لم يكن باستطاعتها البوح بذلك، والجهر بمعارضتها لمطلب قومي أتاتوركي، وبالتالي فهي لن تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة والتنمية وفق متطلبات برنامج الإصلاح الأوروبي (عبدالجليل، 2012).

وكانت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998م حتى عام 2001م قد ركزت على توجيه النقد للدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن الوطني. أما المذكرة الأوروبية لعام 2002م فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم "مجلس الأمن الوطني" دستوريّاً وفق المعايير الأوروبية، وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من إنجاز طلبات الاتحاد الأوروبي (عبدالجليل، 2012).

ح- الخلافات الثنائية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

أوضح وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو في كلمة بالبرلمان التركي بتاريخ 24 نوفمبر 2020م أن بعض المسائل الخلافية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي كاليونان وقبرص الرومية انتقلت إلى مركز الاتحاد، وأثرت على العلاقات التركية الأوروبية. وقال: إن اليونان وقبرص الرومية وبعض الدول الأوروبية تنقل المسائل الخلافية الثنائية مع تركيا إلى مركز الاتحاد الأوروبي، وترتدي قناع التضامن بدافع العضوية في الاتحاد وتسيء استخدامها على حسابنا (الجزيرة، 2020).

2. معوقات ثقافية دينية

تُعتبر تقريباً كل الدول المنضوية داخل الاتحاد الأوروبي (27 دولة) دولاً مسيحية، في حين تُعتبر تركيا دولة إسلامية (99% من المسلمين)، ببساطة تبلغ نسبة المسلمين في تركيا حوالي 5% من إجمالي سكان القارة الأوروبية، وفي حالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإن عدد المسلمين سيصبح أكثر من 90 مليون أي حوالي 15% من سكان القارة وهو ما يؤثر على التركيبة الاجتماعية والثقافية للسكان، فالغرب يتخوفون من وجود دولة إسلامية ضمن هذا الاتحاد في ظل نظرتهم السلبية وفهمهم الخاطئ للإسلام، فالإسلام يمثل لديهم خطّاً أحمر، يمكن أن يفتت الاتحاد و يهدد الأمن الهوياتي المسيحي في أية لحظة، ولقد تزايد تشبث الغرب بهذا الطرح بقوة بعد أحداث 11 (سبتمبر) 2001م، وهو ما يجعل تركيا بعيدةً كل البعد عن الانضمام إلى الاتحاد (مقلد، 2010، ص ص 355-358).

فضلاً عن ذلك، يتخوف الأوروبيون من وجود دولة إسلامية يشكل فيها المسلمون نسبة 99% من الشعب التركي داخل الاتحاد الأوروبي ما يهدد الهوية المسيحية الأوروبية، فالتراجع السكاني الأوروبي

يقابله تضخم في الولادات المسلمة داخل أوروبا، ما سيحول أوروبا إلى هوية مهددة أو على الأقل غير ممسكة تماماً بقراراته أو مصيرها، ويطرح بعض الأوروبيين العامل الإسلامي كحاجز بين تركيا والعضوية في الاتحاد، كما أن هناك خوفاً من المد الإسلامي داخل أوروبا، والذي تعده أوروبا خطراً وخطاً أحمر لا يجوز تجاوزه، وهذا ما جاء في جواب الرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران عندما طلب منه الملك المغربي الحسن الثاني الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذْ قال له بكل صراحة ووضوح إنه يستحيل قبول بلد مسلم في الاتحاد (محمود، 2013–2014، ص 41).

وبالنظر إلى العلاقة التركية الأوروبية، نلاحظ أن البعد الحضاري المتصل بثنائية الإسلام– الغرب حاضر في كل زوايا الرؤية الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي ليس مجرد كتلة بشرية أو مساحة جغرافية أو منظمة لها مصالح استراتيجية، اقتصادية وسياسية, الاتحاد الأوروبي كما يقول (غونتر فيرهوغن) المسئول السابق لشؤون توسيع الاتحاد: "هو مجموعة من القيم والأفكار، وعلى تركيا كونها هي الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد أن تختار بين هذه القيم وقيمها التقليدية" (نورالدين، 2008، ص74).

كذلك سيجعل انضمام تركيا للاتحاد ثاني أكبر عضو فيه من حيث عدد السكان بعد ألمانيا، حيث بلغ عدد سكان تركيا حوالي 80 مليون نسمة وفقًا لآخر الإحصاءات. وهذا التعداد يعطي لتركيا عدداً أكبر من الممثلين داخل البرلمان الأوروبي، ويجعلها من الأعضاء الفاعلين فيه والمسيطرين. وقد تكون تركيا العضو الأول في الاتحاد خلال السنوات القليلة القادمة وفقًا لبعض التقديرات. (موسوعة عريق).

وهذا بالطبع ما يثير مخاوف سياسية عديدة لدى دول الاتحاد، من أن تتحول القضايا الإسلامية في تركيا إلى قضايا أوروبية، نظراً لأن الديانة الأكثر انتشاراً في تركيا هي الإسلام (الجابري، 2022).

إن الرفض الأوروبي نابع من الرغبة غير المعلنة في الحفاظ على الهوية الأوروبية المسيحية للاتحاد، واستبعاد تركيا بدعوى هوية شعبها الإسلامية، مما يجعل الاتحاد يبدو كنادٍ مسيحي، بالرغم من أن الدستور الأوروبي الجديد لا يحيل إلى المرجعية الدينية، إنما يحيل إلى المرجعية الديمقراطية القائمة على فلسفة حقوق الإنسان ونظام السوق، والواقع أن أوروبا تعيش حالة الإسلاموفوبيا، والخوف من أسلمتها على المدى البعيد نتيجة الهجرة والتزاوج ومعدلات المواليد المرتفعة، وهو ما يطلقون عليه الخطر الأخضر (مرسي، 2009).

3. معوقات اقتصادية

ونظراً لرغبة تركيا بالعضوية في الاتحاد الأوروبي، فإنها تسعى إلى الالتزام بالمعايير التي وضعها الاتحاد في قمة كوبنهاجن 1993م . وكوننا بصدد موضوع العامل الاقتصادي، فلابد من ذكر المعايير الاقتصادية التي حددها الاتحاد في قمة كوبنهاجن للدول التي ترغب بالانضمام له ومن هذه المعايير الاقتصادية:

- وجود نظام اقتصادي فعّال يعتمد على نظام السوق.
- اصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النمو الحاصل في دول الاتحاد.

- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.
- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.
- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

على المستوى الاقتصادي يتوقع البعض أن انضمام تركيا للاتحاد سوف يدفع بعدد كبير من المهاجرين الأتراك إلى بعض دول الاتحاد، مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها؛ وذلك للبحث عن فرص عمل في هذه الدول. ونظراً لأن العمالة التركية تعدّ من العمالة الرخيصة فسوف يساعد هذا على تدني الأجور في هذه الدول وزيادة معدلات البطالة. هذا بالإضافة إلى توقع انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد، مما سيؤثر على أسعار الصناعة المحلية في هذه الدول، فضلاً عن تأثيره على مستوى الجودة. ويرى بعض المحللين أن انضمام تركيا سيتيح للمستثمرين الأوروبيين القيام باستثمارات في تركيا التي تعدّ سوقاً من أكبر أسواق أوروبا (موسوعة عريق).

لقد ازدت المخاوف الاقتصادية الأوروبية من الخسارة التي قد يسببها تدفق المنتجات التركية إلى أسواق دول الاتحاد، نظراً إلى أثمانها الرخيصة مقارنة مع أسعار المنتجات الأوروبية، ويرى المعارضون أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل منها صيناً أخرى في أوروبا، كما هي الصين بالنسبة إلى العالم، إذ ستغزو الصناعات التركية الأسواق الأوروبية، في الوقت الذي ترى فيه أوروبا في أن تكون تركيا سوقاً لها، وليس مصدراً لسوقها (محمود، 2013–2014، ص 66).

كذلك التخوف من الأعباء المالية المترتبة عن الأوضاع الاقتصادية أي حجم الإعانات السنوية المفترض دفعها لتركيا من قبل الاتحاد من أجل التكيف مع التشريعات الأوروبية، والمقدر حجمها بحوالي 23.5 مليون دولار سنويّاً (عربية، 2020، ص 38).

4. معوقات ديمغرافية

أما في ما يخص العامل الديمغرافي فيرى البعض أن الثقل التركي من حيث عدد السكان الذي بلغ 80 مليون نسمة حسب إحصاء 2013م، وهو ما يعطي تركيا ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري، ويؤدي في حال انضمامها إلى أوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أولاً، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلاً، ومن ثم تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية ثانياً (محمود، 2013–2014،ص ص43–44).

وإن هذا الثقل سيؤدي إلى وجود خلل في الموازين داخل الاتحاد الأوروبي، وسيكون له تبعات تثير القلق على وزنها في عملية التصويت، وفي تمثيلها في مؤسسات الاتحاد وحقها في الحصول على عدد أكبر من المقاعد في البرلمان الأوروبي، إن تركيا من البلاد الكبيرة سكانياً إذا ما قورنت بعدد من الدول الأعضاء الحاليين، لدرجة أن عدد سكانها يفوق عدد سكان أكثر من 8 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم سيصبح لها تأثير معين في الاتحاد، ولاسيما في البرلمان الأوروبي (منار، 2022).

حيث يرى الأوروبيون بأن دخول تركيا بهذا التضخم السكاني إلى الاتحاد الأوروبي سوف يولد مشاكل اقتصادية لدى أوروبا، ويزيد من ارتفاع عدد البطالة في دول الاتحاد، وهذا كله سوف يؤدي إلى تهديد في نظام الضمان الاجتماعي الذي تتمتع به شعوب أوروبا، فضلاً عن أن تركيا إذا حصلت على العضوية ستحصل على أكبر نسبة تمثيل داخل البرلمان الأوروبي (محمود، 2013–2014، ص 87).

يشكل الشعور القومي أيضاً حاجزاً اجتماعياً ونفسيّاً أمام انضمام الأتراك إلى الاتحاد الأوروبي، إذ إن تمسك الأتراك بنموذج الدولة الوطنية ذات اللغة الموحدة والثقافة الموحدة يجب أن يتحطم على شواطئ الاتحاد الأوروبي الذي يشدد على سماح تنوع الثقافات واللغات واللهجات داخل الدولة الواحدة. ويرى الخبراء أن الشعور القومي هو ما أدى إلى تراجع التأييد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولاسيما بعد أن فرضت الحكومات الأوروبية المزيد من الشروط على دخول تركيا، انخفضت نسبة المتحمسين للدخول إلى الاتحاد 10 % عام 2005م عما كانت عليه في 2004م . فالقوميون الأتراك وتعصبهم للقومية التركية وموقفهم من إقرار 70 % من القوانين في المستقبل في بروكسل سيدفع الكثير منهم أكثر من الأوروبيين أنفسهم إلى القول لا نريد حلولا كهذه، نريد تقرير أمورنا بأنفسنا. ويتوقع المحللون صعوبة تنازل الأتراك عن جزء من سيادتهم لصالح المفوضية الأوروبية، ما يرجح قيامهم بدعم المحاور الداعية إلى حصر صلاحيات الاتحاد بالشؤون الاقتصادية. ويأتي في مقدمتها المحور البريطاني– البولندي المؤيد لاتحاد يشكل منطقة اقتصادية حرة من دول تحتفظ بسيادتها. ومن شأن تأييد تركيا لمحور كهذا إضعاف دور المحور الفرنسي– الألماني الداعي لإقامة سلطة مركزية أوروبية على حساب الانتقاص من سيادة الدول الأعضاء (مقلد، 2010، ص ص 354–355).

يتهم الاتحاد الأوروبي بالمماطلة لعملية انضمام تركيا، لكن على الرغم من ذلك مازالت تركيا تصر على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي غير متنازلة عن خيارها لصالح أي خيارات أخرى مطروحة مثل شراكة خاصة أو غيرها، فالانضمام إلى الاتحاد أصبح شعاراً وهدفاً خصوصاً في عهد حكم حزب العدالة والبناء الذي بذل إصلاحات واسعة لتحقيق هدف الانضمام (ادكيدك، 2011، ص 36).

رابعا: الرؤية المستقبلية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

يتضح من خلال معطيات الدراسة أن السيناريوهات المتوقعة لعملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يمكن حصرها في ثلاث مسارات هي:

1. استمرار المفاوضات بنمطها البطيء أول التوقعات المستقبلية

أول التوقعات المستقبلية هو استمرار المفاوضات الغير فاعل والمتعثر بشكل مستمر، والمتصلب الغير مرن، كما هي على وضعها الحالي، فمنذ سنوات لم يشهد هذه الملف أي تقدم يسهم في قبول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فهي تشهد تعليق متكرر وتعثر لأسباب مختلفة دون الوصول إلى قرار حاسم بقبول الانضمام أو عدمه.

"عرفت عملية التفاوض بين الجانبين انتكاسات وتجاذبات عديدة، كونها لم تشهد تعاونا فعلياً بينهما، فيما شهدت عمليات تفاوض أخرى مع دول أوروبا الشرقية تساهلاً أوروبياً لافتاً، وخاصةً مع كل من بلغاريا ورومانيا وسواهما من الدول التي لم تكن تتمتع بنفس المستوى من الديمقراطة ولا بذات القوة الاقتصادية أو الاستقرار، بل عمد الاتحاد الأوروبي إلى سياسة التهديد والتحذير حيال تركيا، تلبيةً لأهداف سياسية داخلية، ترضي أوساط اليمين المتطرف الشعبوي الرافض لقبول الأجانب، والمعادي للإسلام " (كوش، 2016).

فقد صدر قرار تعليق مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أكثر من مرة ، كتصويت البرلمان الأوروبي على قرار تعليق مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في الثالث والعشرين من نوفمبر 2016، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في تركيا، خاصة وأنه ربط مسوغات وحيثيات القرار بالإجراءات التي قامت بها الحكومة التركية وبحالة الطوارئ التي فرضتها بعد المحاولة الفاشلة لملاحقة الذين قاموا بتنفيذها ووقفوا وراءها، واشترط تفعيل مسيرة مفاوضات الانضمام برفع حالة الطوارئ. (كوش، 2016) وسبق للمفوضية الأوروبية أن جمدت مفاوضات انضمام تركيا جزئياً على خلفية الأزمة القبرصية عام 2006، وترتب على ذلك إبطاء المفاوضات، كما أوقف اعترض قبرص الجنوبية فتح ثمانية فصول من الفصول الخمسة والثلاثين اللازمة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي (كوش، 2016). فهذا السيناريو يتجه في مسار مواصلة تعثر مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، من دون أن يدعو إلى وقف تلك المفاوضات نهائياً أو يوصي بذلك.

2. حدوث مستجدات تؤثر على سياسة الاتحاد الأوروبي بقبول انضمام تركيا.

مسألة الانضمام ليست مستحيلة، فالقبول بالشراكة الخاصة من طرف الاتحاد الذي رفضته تركيا، قد يتطور إلى قبول العضوية ببروز مستجدات تؤثر إيجابياً على سياسية الاتحاد، أو انحسار اليمين المتطرف المعارض لهجرة الأجانب وصعود قوة سياسية غير متطرفة.

فالاتحاد الأوروبي يدرك مدى أهمية تركيا من الناحية الاستراتيجية، إذ يمكن لتركيا مساعدة الاتحاد في إرساء الأمن في منطقة جنوب المتوسط، نظراً لما تتمتع به تركيا من علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط، والتي تعتبر بعضها مصدراً التهديد للاتحاد الأوروبي، وخاصةً في ظل الظروف المتردية التي تشهدها المنطقة (محمود، 2013–2014، صفحة 106). هذه الأهمية الاستراتيجية قد تفرض نفسها في ظروف معينة على الاتحاد الأوروبي وتغير من نمط المفاوضات بشكل يسهم في قبول انضمام تركيا.

3. فشل المفاوضات نهائياً

فشل المفاوضات نهائياً ورفض الاتحاد الأوروبي قبول انضمام تركيا له، أو وصول تركيا لمرحلة سحب قبول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والبحث عن شركة جديدة بسبب مجموعة المعوقات المشار إليها

في سابقا كالمعوقات السياسية والأمنية والمعوقات الاقتصادية والمعوقات الثقافية والدينية والمعوقات الديموغرافية التي ترى تركيا أن العديد منها مفتعلة لإعاقة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي. "إن مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تصطدم بكثير من العوائق التي يضعها الاتحاد في وجه تقدم مسيرة المفاوضات بين الجانبين، فيما يسود اعتقاد واسع لدى الأتراك بأن الاتحاد الأوروبي يخلق الذرائع لمنع بلادهم من الانضمام إليه" (محمود، 2013–2014، صفحة 113).

فالدعوة إلى انهاء المفاوضات بدرت من بعض قيادة الاتحاد الأوربي "إذ دعت المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل إلى مناقشة تجميد أو انهاء مفاوضات انضمامها للاتحاد الأوروبي" (وكالة الأناضول للأنباء، 2017)، العديد من المرات، فاستمرار سياسة التصلب وعدم المرونة من طرف الاتحاد الأوروبي قد يؤدي في مرحلة معينة إلى إنهاء المفاوضات وبحث تركيا عن شراكة استراتيجية جديدة، ويبقى هذا السناريو الأضعف احتمالا لأنه طيلة السنوات الماضية شهدت تكرر تجميد وتعثر عملية الانضمام أكثر من مرة مع تأكيد العديد من القادة الأوروبيين لأهمية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مع وجود مجموعة من الدول المؤيدة لانضمام تركيا للاتحاد.

الخاتمة

تقدمت تركيا بطلب لعضوية الجمعية الأوروبية عام 1959م وقبلت فيها عام 1963م بتوقيع اتفاقية أنقرة، ثم تقدمت بطلب لعضوية الاتحاد عام 1987م فقبلها الأخير مرشحة عام 1999م، غير أن مفاوضات العضوية الكاملة لم تبدأ إلا عام 2005م في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى، ولكن دون تحديد سقف زمني لها. اليوم، وبعد 63 عاما من تقديم الطلب وأكثر من 15 سنة من بدء المفاوضات، ما زال أمام تركيا شوط كبير لتقطعه في مسيرة عضويتها المأمولة، فهناك 14 فصلا فقط من أصل 35 فصلا قد فتحت للتفاوض، بينما تعلق دول مثل فرنسا وألمانيا وقبرص (اليونانية) ثمانية فصول أخرى وتمنع فتحها.

فبعد هذه الفترة التاريخية الطويلة ما بين طلب الانضمام والمفاوضات ذات الطبيعة المعقدة بالصعوبات لم يتحقق خلالها طلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من المساعي والاصلاحات التركية، ووفقا لمعايير كوبنهاجن فإن تركيا ترى في مسألة الانضمام خياراً استراتيجياً مستعدة أن تبذل جهوداً إضافية لتحقيقه حيث تشكل مجموعة من المعطيات الجغرافية والسياسة والاقتصادية والأمنية دوافع تقوي من إصرار تركيا على طلبها لتحقيق العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه فإن بعض هذه المعطيات التي تمثل دوافع لتركيا باتجاه الانضمام إضافة إلى معطيات أخرى تمثل بالنسبة للاتحاد الأوروبي معوقات كان سبباً في تأخير انضمام تركيا طيلة هذه الفترة.

موقف تركيا من انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي يدفعها نحو تحقيقه مجموعة من العوامل تجعل من هذا الخيار استراتيجياً، أول هذه العوامل هو موقعها الجغرافي كجزء من القارة الأوروبية والخصائص

الجيوستراتيجية التي يتمتع بها. كذلك الرؤية السياسية التركية في أهمية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وانعكاس هذا الانضمام إيجابياً على مختلف جوانب الحياة في تركيا. كذلك المصالح الاقتصادية التي ستتحقق لتركيا بعد الانضمام ما يفتح المجال للتنمية والتحديث بشكل أوسع مما هو عليه الآن. الجانب الأمني والعسكري يمثل أيضاً عاملاً مهماً في دفع تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي ينعكس على دورها وقوة نفوذها على المستوى الاقليمي والدولي.

لقد مثلت العديد من القضايا السياسية والأمنية عاملاً مؤثراً في موقف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا لعضويته، فالقضية الكردية، والقضية القبرصية، والقضية الأرمنية، ومسالة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودور المؤسسة العسكرية، والخلافات الثنائية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأروربي، هي قضايا دائماً حاضرة بقوة في موقف الاتحاد الأوروبي. كذلك يمثل الجانب الثقافي والديني عامل تخوف وتوجس من تأثير تركيا كدولة مسلمة على الهوية الثقافية الأوروبية. الجانب الاقتصادي أيضا له تأثير من ناحية تأثير تدفق المهاجرين كعمالة رخيصة وانتشار السلع التركية ما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد الأوروبي. يمثل أيضاً العامل الديموغرافي عائقاً لما يمثله من ثقل بشري سيكون له تأثيره على التركيبة الديموغرافية في أوروبا.

شكّل سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي نقطة إيجابية في عملية الإصلاح الداخلي. فبعد قبول مبدأ التفاوض على العضوية مع تركيا باتت هذه الأخيرة أمام أجندة "أجنبية" ألزمتها الشروع في إصلاحات متعددة وفق معايير "كوبنهاغن"، والتي ساهمت، بمعظمها، بتحديث تركيا قانونيا وتحسين ظروفها الداخلية، فقد استفادة تركيا من هذه الاصلاحات على مختلف المستويات .

على الرغم من تعليق الاتحاد الاوروبي لعملية مفاوضات انضمام تركيا مرات متكررة فإنه لم يصل إلى مرحلة إلغاء مفاوضات الانضمام نهائياً، فأهمية العلاقة بين الطرفين التي تشوبها أحيانا التوترات واختلاف الاتجاهات السياسية التي يغلب عليها طابع الصراع السياسي لا تصل إلى مرحلة القطيعة النهائية مما يعطي مؤشراً على أن مسالة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي هي القضية الرئيسة بين الطرفين التي ستكون حاضرةً دائماً على الرغم من التعقيدات التي تحيط بها.

طول هذه الفترة من المفاوضات، والتعليق لها أكثر من مرة، وعدم النجاح في تحقيق الانضمام، وتأثير العوامل الدافعة نحو الانضمام، والعوامل المعيقة له، يعطينا توقعات مستقبلية لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي تنحصر تلاث مسارات وهي استمرار المفاوضات بنمطها البطيء المتعثر، أو حدوث مستجدات تؤثر على سياسة الاتحاد الأوروبي بقبول انضمام تركيا، أو فشل المفاوضات نهائياً ورفض الاتحاد الأوروبي قبول انضمام تركيا أو سحب تركيا لطلب قبولها نهائياً.

ويمكن تلخيص الخاتمة في النتائجِ التاليةِ:

1. تمثل مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي هدفاً استراتيجياً على قدر كبير من الأهمية، مدفوعة بمعطيات وعوامل مختلفة أعطت البعد الاستراتيجي لمسألة الانضمام.

2. لقد تأخرت عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فترة زمنية طويلة بسبب التعقد في عملية المفاوضات بين الطرفين التي دائماً ما يكون مصيرها التعليق من طرف الاتحاد الأوروبي؛ بسبب بعض المعطيات التي تشكل معوقات أمام الاتحاد الأوروبي تجعله يتردد في مسألة حسم قرار الانضمام.

3. عرقلت عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي من خلال التشدد في التعامل مع معايير كوبنهاجن المحددة للانضمام.

4. بذلت تركيا مجهودات وإصلاحات عديدة وفقاً لمعايير كوبنهاجن للانضمام للاتحاد الأوروبي، خصوصاً بعد وصول حزب العدالة والبناء للحكم، ومازالت على استعداد لبذل مجهودات إضافية لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

5. التوجس والتخوف من طرف الاتحاد الأوروبي اتجاه تركيا من تأثير الهوية الإسلامية لتركيا على الهوية الثقافية الأوروبية.

التوصيات:

1. تسوية الخلافات وتحسين العلاقة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الرافضة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

2. بذل جهود أكثر في إنجاز الإصلاحات المطلوبة ضمن معايير كوبنهاجن.

3. حلحلة القضايا العالقة التي تستخدم كذريعة للرفض من طرف الاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

أحمد داود أغلو. (2011). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (المجلد ط2). (محمد جابر ثلجي ، طارق عبدالجليل، المترجمون) الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات .

ألكسندر أبي يونس. (يوليو, 2011). https://www.lebarmy.gov.lb/ar. تاريخ الاسترداد 16 أبريل, 2022، من الدفاع الوطني اللبناني.

أي كلاين. (بلا تاريخ). www.islamonline.net. تاريخ الاسترداد 15 أبريل, 2022، من اسلام أو لاين.

بكر البدور. (8 يونيو, 2017). https://www.aljazeera.net/blogs/2017/6/8/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-2. تاريخ الاسترداد 16 أبريل, 2022، من الجزيرة.

جان ماركو. (2005). تركيا وأوروبا.. حانت ساعة الحقيقة. السياسة الدولية.
الجزيرة. (24 نوفمبر, 2020).
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/11/24/%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%85-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7. تاريخ الاسترداد 18 ابريل, 2022، من الجزيرة.
جو حمورة. (12 يناير, 2016). https://legal-agenda.com/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85. تاريخ الاسترداد 16 أبريل, 2022، من المفكرة القانونية.
جوان سواز. (18 ديسمبر, 2021). https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2021/12/18/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B. تاريخ الاسترداد 16 أبريل, 2022، من العربية نت.
حسين طلال مقلد. (2010). تركيا والإتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
حيدر جاسم محمد محمود. (2013-2014). واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأ وروبي ومستقبلها. جامعة الشرق الأ وسط /كلية الآداب والعلوم.
خالد رعد، و فارس سبور. (2017). دوافع السياسة التركية تجاه الانضمام للاتحاد الأوروبي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

خير الدين الجابري. (20 02, 2022). «القارة العجوز» تخشى «الغزو الإسلامي التركي».. القصة الكاملة لرفض ضم تركيا للاتحاد الأوروبي منذ 3 عقود. تاريخ الاسترداد 09 04, 2022، من https://arabicpost.net/.

رتيبة برد. (29 10, 2021). تركيا والحلم الأوروبي: قراءة في سيناريوهات ومستقبل ملف العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي. مجلة الناقد للدراسات السياسية(المجلد 5، العدد 2).

رياض بن عربية. (14 يناير, 2020). تركيا والاتحاد الأوروبي بين حلم الانضمام وواقع الاستبعاد دراية في توجهات الخطاب السياسي لحزب العدالة والبناء. مجلة الاتصال والصحافة.

سعيد الحاج. (13 يناير, 2015). https://www.aljazeera.net/opinions/2015/1/13/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85. تاريخ الاسترداد 15 أبريل, 2022، من الجزيرة نت.

الشرق الاوسط. (3 أكتوبر, 2005). برلمان الاتحاد الأوروبي يدعو أنقرة للاعتراف بمذبحة الأرمن. الشرق الأوسط.

طارق عبدالجليل. (16 أكتوبر, 2012). https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/10/201210161110185021 94.html. تاريخ الاسترداد 16 أبريل, 2022، من مركز الجزيرة للدراسات.

عبد الأمير عباس الحيالي،وحيد انعام الكاكائي. (2017). تركيا والاتحاد الأوروبي: مقومات الانضمام الجيوسياسية والجيواستراتيجية. مجلة ديالي، الصفحات 472-487.

العربية. (14 مارس, 2019). https://arabic.euronews.com/my-europe/2019/03/14/european-legislators-demand-continued-suspension-of-turkey-s-accession-negotiations-to-the. تاريخ الاسترداد 17 أبريل, 2022، من العربية.

عمر كوش. (30 نوفمبر, 2016). https://www.aljazeera.net/opinions/2016/11/30. تاريخ الاسترداد 15 فبراير, 2023، من الجزيرة.

لقمان عمر النعيمي. (2007). تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

محمد الذيب. (2007). المشكلة الكردية". مجلة شؤون الشرق الأوسط.

محمد عبدالعاطي (المحرر). (17 يونيو, 2010). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. تاريخ الاسترداد 11 أبريل, 2022، من مركز الجزيرة للدراسات .

محمد نورالدين. (2008). تركيا بين الصيغة والدور. (المجلد ط1). لبنان: دار رياض الريس للكتب.

المرسال. (14 ديسمبر, 2021). https://www.almrsal.com/. تاريخ الاسترداد 13 يناير, 2022، من المرسال.

المركز الديمقراطى العربى. (14 أغسطس, 2014). https://democraticac.de/?p=2476. تاريخ الاسترداد 09 أبريل, 2022، من المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية.

مصطفى عبدالعزيز مرسي. (10 مايو, 2009). https://www.ecssr.ae/reports_analysis. تاريخ الاسترداد 13 أبريل, 2022، من مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية للإمارات.

منار. (12 أبريل, 2022). http://www.menara.ma/ar/2013/01/29/ 480033. تاريخ الاسترداد 12 أبريل, 2022، من سكان تركيا،.

موسوعة عريق. (بلا تاريخ). https://areq.net/. تاريخ الاسترداد 09 04, 2022، من موسوعة عريق.

نسمة الشيخ علي. (2016). العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي بعد فشل الانقلاب العسكري . المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات.

هانيش كرامر. (2001). "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد". (فاضل جتكر،، المترجمون) الرياض: مكتبة العبيكان،.

هبة عادل يعقوب ادكيدك. (2011). السياسية الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي. جامعة بير زيت / كلية الدراسات العليا.

وزارة الخارجية التركية. (بلا تاريخ). https://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa. تاريخ الاسترداد 09 أبريل, 2022، من الجمهورية التركية وزارة الخارجية.

وكالة الأناضول للأنباء. (05 سبتمبر, 2017). https://www.aa.com. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر, 2022، من وكالة الأناضول للأنباء.

ويفي خيرة. (2005). تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولي. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

ويكبيديا الموسوعة الحرة. (6 ابريل, 2022). https://ar.wikipedia.org/wiki. تاريخ الاسترداد 12 أبريل, 2022، من ويكبيديا الموسوعة الحرة.

ياسمينة مراطي وعبد الأمير السعد. (ديسمبر, 2016). إشكالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق. التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

made for minds. (06 .(2021 ,أبريل https://p.dw.com/p/3rcfX 16 . تاريخ الاسترداد 2022,أبريلمن ،made for minds.

made for minds. (01 .(2022 ,مارس https://p.dw.com/p/47qgS 16 . تاريخ الاسترداد أبريلمن ،2022 ,made for minds.